الجزائر

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: "تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 - الجزائر". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

التربية للجميع في الجزائر

التقييم الوطني 2014

مخطط وثيقة التقرير

مقدمة

I. حماية وتربية الطفولة المبكرة

1- التربية ما قبل المدرسية

1.1- تربية الأطفال بين 3 و 4 سنوات:

2.1- التربية التحضيرية

1.2.1- تطور الأعداد في التربية التحضيرية

أ- في القطاع العمومي

ب- في القطاع الخاص

ج- في المساجد

د- في المؤسسات والإدارات العمومية

2.2.1- المنهاج والوسائل التعليمية

3.2.1- تكوين المعلمين

4.2.1- تجهيز أقسام التربية التحضيرية

2- الرعاية الاجتماعية

II. إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته لكل الأطفال

1- أهداف التعليم الأساسي وتنظيمه

2- مرحلة التعليم الابتدائي

3- تمدرس الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي

4- تمدرس الأطفال البالغين من العمر 6 إلى 16 سنة

5- مشاركة البنات في التعليم الأساسي

6- التكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

III. تلبية حاجات التعلم لدى الصغار والراشدين واكتساب المهارات اللازمة للحياة

1- التعليم المتوسط والتعليم الثانوي
2- التعليم و التكوين المهنيين
3- التعليم والتكوين عن بعد
4- التعليم العالي
5- التكوين المستمر

IV. محو الأمية والتعليم المستمر

V. القضاء على الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم

VI. تحسين نوعية التعليم

1- على مستوى المدخلات:
1.1- المعلمون
2.1- إصلاح البيداغوجيا
3.1- توفير الكتب المدرسية والوسائل التعليمية
4.1- ظروف التمدرس

2- على مستوى السيرورة:
1.2- الدعم المدرسي
2.2- الوتائر المدرسية
3.2- الأنشطة اللاصفية
4.2- الإدارة المدرسية
5.2- دعم التمدرس
6.2- المشاركة في الحياة المدرسية

3- على مستوى المخرجات:
1.3- نتائج امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي
2.3- نتائج امتحان شهادة التعليم المتوسط
3.3- نتائج امتحان شهادة البكالوريا
4.3- نتائج تقويم مكتسبات التلاميذ في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسط
5.3- نتائج التقويم الدولي

خاتمة

مقدمة

لقد أفضى المنتدى العالمي للتربية، المنعقد بدكار في شهر أفريل من عام 2000، إلى تجديد الالتزام الجماعي بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام 2015، ووضعت لذلك آليات واستراتيجيات لتحقيق أهداف ستة تتمثل في ما يلي :

1- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا؛
2- العمل على أن يتمّ بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيّد مجّاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التّركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية؛
3- ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛
4- تحقيق تحسين بنسبة 50 % من مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛
5- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التّركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيّد؛
6- تحسين كافة الجوانب النوعية للتّعليم وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقّق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

تمثل الأهداف الستة للتربية للجميع التي انبثقت عن منتدى دكار المستوى الذي بلغته سيرورة تطور التربية على المستوى العالمي، وتلخّص بشكل جيّد اهتمامات المجتمع الدولي في الفترة اللاحقة والتي تبلورت انطلاقا من حصيلة عام 2000 لعشرية من التربية بعد إعلان ندوة جومتيان.

إنّ التزام الدّول بتحقيق الأهداف المعلنة، هو في جوهر الأمر تعهّد ينبغي الوفاء به، حتى ولو أن لكلّ دولة كامل الحرية في تحديد الأولويات وفق اهتماماتها الوطنية واستراتيجياتها التنموية، ومواردها المادية والبشرية. وبعبارة أخرى، وضع خطة وطنية توازن بين الأهداف المسطّرة والموارد المتوفّرة، خطة تأخذ من تحليل الوضعية الراهنة للتربية منطلقا لها لترسم استراتيجيات وآليات للتنفيذ تكون منهجيّة ومعقولة وقابلة للتطبيق.

وباعتبار الجزائر بلدا موقّعا على الإعلان العالمي للتربية للجميع، وملتزما بإطار العمل المنبثق عن منتدى دكار، فقد انتظم لهذا الغرض، بحيث أنشأ المنتدى الوطني للتربية للجميع الذي يتشكل من القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والحركة

الجمعوية ذات الصلة، وعين منسّقا وطنيا وشكّل لجنة للمتابعة والتنسيق التقني مهمتها إعداد حصيلة وطنية عن التربية للجميع.

إنّ وضع حصيلة وطنية للتربية للجميع في بلدنا بعد خمس عشرة سنة من تجديد الالتزام في إطار عمل دكار هو في حقيقة الأمر وقفة لتقييم مرحلي للإصلاح الشامل للمنظومة التربوية الذي شرعت فيه الجزائر في نفس الفترة تقريبا. وهو الإصلاح الذي تشكّل أهداف التربية للجميع أهدافا جزئية له، ويشملها بصفة كلية وتنسجم معه انسجاما تاما.

تتناول هذه الحصيلة بسطة موجزة عن المنجزات المحققة في إطار التربية للجميع خلال الفترة من عام 2000 إلى سنة 2014، والتي تتقاطع مع الأولويات المحددّة في المحاور الكبرى لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية.

ومثل ما تنصّ عليه الوثائق المنهجية والتوجيهية للتربية للجميع، تشمل هذه الحصيلة مساهمات مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني المتدخّلة بصفة مباشرة في المجهود الوطني للتربية.

لقد تم إعداد هذه الحصيلة بناء على المعطيات التي يوفّرها أساسا نظام معلومات وزارة التربية الوطنية والمعطيات المقدّمة من القطاعات الأخرى، مشفوعة بالمؤشرات التي نعتقد أنها وجيهة، وتبرز بجلاء تطوّر التربية في بلدنا ضمن السيرورة العامة لإصلاح المنظومة التربوية والنتائج التي حقّقها هذا الإصلاح، خصوصا في الجوانب المرتبطة بأهداف التربية للجميع.

إن هذه الحصيلة المتواضعة، بقدر ما هي حصر للمنجزات المحقّقة، ستسمح لنا – لا محالة- بالوقوف، وبكل موضوعية، على الاختلالات والنقائص المسجّلة، ومعرفة التحديات التي تنتظرنا، ومن ثمّة إعداد خطط استدراكية لتجاوزها.

يخص هذا التقديم تحليل الأهداف الستة للتربية للجميع وعرض المنجزات المحققة في كل هدف، مع الإشارة إلى الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تؤسسها والأهداف المسطرة لها، وتكون مدعّمة بمعطيات وبيانات إحصائية وجيهة كلما كان ذلك ممكنا، وذكر المعيقات والصعوبات التي حالت دونها.

الهدف الأول: توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.

إن المفهوم الذي تقرّه التربية للجميع بخصوص حماية وتربية الطفولة المبكرة هو مجموع أنشطة حماية وإيقاظ الطفولة المبكرة التي تشمل كل أنواع الأنشطة المقصودة والمنظمة والتي ترمي إلى نمو سليم للأطفال والاستجابة لحاجات نموهم من الولادة إلى سن الدخول إلى المدرسة الابتدائية، وهي تخص الأنشطة المؤسساتية التي تؤمن تحت مراقبة عدة مصالح تابعة للدولة أو المجموعة الوطنية مثل التربية والصحة والتغذية والوقاية الاجتماعية، خصوصا تجاه الأطفال الفقراء والمحرومين والمعوقين.

من هذا المنطلق، فإن برامج إيقاظ الطفولة المبكرة هي تلك البرامج التي تتضمن أنشطة منتظمة ومنظمة ترتكز على مركز أو مدرسة والتي ترمي إلى تسهيل تعلم الأطفال ونموهم الوجداني والاجتماعي.

سنتطرق في هذا الجزء إلى محورين رئيسيين وهما: التربية ما قبل المدرسية والرعاية الاجتماعية للأطفال.

I- التربية ما قبل المدرسية

من منظور مؤسساتي، نميز في التربية ما قبل المدرسية تربية الأطفال في سن 3 و4 سنوات والتربية التحضيرية للأطفال في سن 5 سنوات التي تسبق التمدرس الإلزامي.

1- تربية الأطفال بين 3 و 4 سنوات:

تمنح هذه التربية في دور الحضانة ورياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص أو الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمساجد والجمعيات.

واعتبارا لتعدد القطاعات المشرفة على رياض الأطفال من جهة، وانتشار هذا النشاط في السنوات القليلة الأخيرة، فكان من الصعب جمع المعلومات والمعطيات عن تطوره في السابق. لذلك، فإن المعطيات المتوفرة تخص السنة الدراسية 2014/2013.

عدد رياض الأطفال والأطفال المسجلين بها حسب نمط التسيير 2013-2014:

	عدد رياض الأطفال	عدد الأطفال المسجلين بها
القطاع الخاص	**1468**	**63827**
الجماعات المحلية	**425**	**13637**
المؤسسات العمومية	**126**	**8712**
الجمعيات	**120**	**5992**
المجموع	**2139**	**92168**
الأقسام القرآنية +		**22000**
المجموع	**2139**	**114168**

+ لا توجد رياض الأطفال في المساجد.

2- التربية التحضيرية

تهدف التربية التحضيرية، في مفهوم القانون التوجيهي للتربية الوطنية، بالخصوص إلى:

- العمل على تفتح شخصية الأطفال بفضل أنشطة اللعب التربوي؛
- توعيتهم بكيانهم الجسمي، لاسيما بإكسابهم، عن طريق اللعب، مهارات حسية وحركية؛
- غرس العادات الحسنة لديهم بتدريبهم على الحياة الاجتماعية؛
- تطوير ممارساتهم اللغوية من خلال وضعيات التواصل المنبثقة عن النشاطات المقترحة ومن اللعب؛
- إكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب من خلال نشاطات مشوقة وألعاب مناسبة.

كما تسمح التربية التحضيرية بالكشف عن كل أشكال الإعاقة الحسية أو الحركية أو العقلية للأطفال، قصد التكفل بها بصفة مبكرة.

تمنح التربية التحضيرية في أقسام الطفولة بالمدارس الابتدائية العمومية وبمؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفي الأقسام القرآنية المفتوحة بالمساجد وفي مؤسسات وهياكل تابعة لقطاعات وإدارات عمومية.

كانت التربية التحضيرية (يصطلح عليها بالتعليم التحضيري سابقا)، إلى غاية سنة 2003، حكرا على القطاع العمومي تضطلع به الدولة ويمنح في أقسام الأطفال المفتوحة بملحقات التعليم الأساسي (المدارس الابتدائية التابعة لوزارة التربية الوطنية) أو في رياض الأطفال التي تفتحها المؤسسات والإدارات العمومية أو الجماعات المحلية.

في سنة 2003، تمّ تعديل الأمر 76-35 الصادر بتاريخ 16 أفريل 1976 المنظّم للتربية والتكوين ليتلاءم مع مضمون الإصلاحات التي باشرت الوزارة في تنفيذها. وبموجب هذا التعديل أصبح بإمكان القطاع الخاص إنشاء مؤسسات تربوية معترف بها رسميا تمنح خدمات التربية التحضيرية في الطفولة المبكّرة. ومن شأن هذا الإجراء السماح بتوسيع الاستفادة من خدمات التربية التحضيرية وتوزيع الأعباء المالية على كافة

طاقات وقطاعات المجتمع. تخضع هذه المؤسسات إلى تطبيق المناهج التربوية الرسمية للتربية الوطنية وكذلك إلى إشراف تربوي ومراقبة تقوم بهما المصالح المحلية للتربية الوطنية.

لقد كرّس القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 هذا التوجّه، وأعطى للتربية التحضيرية مكانتها في المسار التعليمي الوطني.

إنّ النظام الفرعي للتربية التحضيرية، في مفهوم القانون التوجيهي للتربية الوطنية، هو مرحلة غير إلزامية في المسار التعليمي الوطني، غير أن الدولة تسهر على تطويرها وعلى مواصلة تعميمها بمساعدة الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية والجمعيات وكذا القطاع الخاص.

1.2- تطور الأعداد في التربية التحضيرية

أ- في النظام العمومي:

لقد عرف النظام الفرعي للتربية التحضيرية في النظام العمومي التابع لوزارة التربية الوطنية تطورا ملحوظا وتوسعا معتبرا بالمقارنة مع ما كان عليه عام 2000، حيث تطور عدد الأفواج التربوية من 1446 فوجا عام 2000 ليصل سنة 2005 إلى 2519 فوجا تربويا، وتضاعف هذا العدد ليصل إلى 17237 فوجا تربويا سنة 2010 و 15798 فوجا تربويا سنة 2014.

التربية التحضيرية: تطور الأفواج التربوية

السنة الدراسية	تطور الأفواج التربوية
2000-1999	1446
2005-2004	2519
2011-2010	17237
2014-2013	15798

تطور أعداد تلاميذ التربية التحضيرية:

بالنسبة لعدد الأطفال المستفيدين من التربية التحضيرية، فقد ارتفع من 38773 طفلا عام 2000 إلى 71265 سنة 2005 ليرتفع إلى 423790 طفلا سنة 2010 و418409 طفلا سنة 2014.

السنوات	أعداد تلاميذ التربية التحضيرية في المدارس العمومية	
	المجموع	بنـات
2000-1999	38 773	18 856
2005-2004	71 265	34 108
2011-2010	423 790	209774
2014-2013	418409	203863

تطور أعداد معلمي التربية التحضيرية:

كما شهد التأطير التربوي لأقسام التربية التحضيرية تطورا هو الآخر، حيث ارتفع من 1443 سنة 2000 إلى 2455 سنة 2005 ليصل سنة 2010 إلى 16893، و 15399 سنة 2014، تمثل فيه نسبة الإناث 73,17% .

السنوات	أعداد معلمي التربية التحضيرية		معدل التأطير
	المجموع	بنـات	
2000-1999	1 443	1 249	26,87
2005-2004	2 465	2 112	28,91
2011-2010	16893	12783	25,09
2014-2013	15399	11268	27,17

ويعزى التطور في التربية التحضيرية وخاصة في السنة الدراسية 2009/2008 إلى استكمال تنصيب التعليم الابتدائي ذي 5 سنوات الذي نجم عنه فائض في الحجرات الدراسية وفي المعلمين استغل لتوسيع فتح أقسام التربية التحضيرية.

ب- في القطاع الخاص:

وفي القطاع الخاص الذي بدأ العمل بصفة قانونية بداية من سنة 2004، بلغ عدد الأطفال المستفيدين من برامج التربية التحضيرية 4560 طفلا سنة 2011، من بينهم 2130 بنتا، وفي سنة 2014، ارتفع العدد إلى 6714 طفلا من بينهم 3499 بنتا.

السنوات	أعداد تلاميذ التربية التحضيرية في القطاع الخاص	
	المجموع	بنـات
2000-1999		
2005-2004		
2011-2010	4560	2130
2014-2013	6714	3499

ج- في المساجد:

وفي الأقسام القرآنية المفتوحة بالمساجد، بلغ عدد الأطفال المسجلين بها 10000 طفلا من بينهم 6000 بنتا سنة 2000 ثم تطور هذا العدد ليتضاعف إلى 23000 طفلا من بينهم 13000 بنتا سنة 2014.

تطور أعداد أطفال 5 سنوات في الأقسام القرآنية:

السنوات	المجموع	منهم بنات
2000-1999	10000	6000
2005-2004	18000	9500
2010-2009	20500	11000
2014-2013	23000	13000

د- في المؤسسات والإدارات العمومية:

أما في المؤسسات العمومية فقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من برامج التربية التحضيرية 12572 سنة 2010 من بينهم 6104 بنات، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 13270طفلا سنة 2014، من بينهم 6610 بنات.

السنوات	المجموع	بنات
2000-1999		
2005-2004		
2010-2009	12572	6104
2014-2013	13270	6610

وبصفة إجمالية، فإن أعداد الأطفال المستفيدين من التربية التحضيرية في كل القطاعات مجتمعة قد عرفت تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت من 48773 طفلا سنة 2000 وهو ما يمثل نسبة 12,18%، لتتضاعف إلى 89265 طفلا سنة 2005، بنسبة 26,46 %، وتعرف قفزة معتبرة وتصل إلى 461422 طفلا سنة 2011 بما نسبته 68,2 % من شريحة الأطفال 5 سنوات. وتنخفض قليلا هذه الأعداد سنة 2014 إلى 461393 طفلا بنسبة 58,46%.

تطور أعداد الأطفال المستفيدين من التربية التحضيرية كل القطاعات مجتمعة:

السنوات	المدارس العمومية		القطاع الخاص		الأقسام القرآنية		المؤسسات العمومية		المجموع	
	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات
2000-1999	38 773	18 856			10000	6000			48773	24856
2005-2004	71 265	34 108			18000	9500			89265	43608
2011-2010	423 790	209774	4560	2130	20500	11000	12572	6104	461422	229008
2014-2013	418409	203863	6714	3499	23000	13000	13270	6610	461393	226972

وتعزى هذه القفزة كما أسلفنا إلى استغلال الفائض في الهياكل والتأطير في المدارس العمومية، الناجمين عن تقليص مدة التعليم الابتدائي من 6 سنوات إلى 5 سنوات.

تطور نسب تمدرس أطفال 5 سنوات في التربية التحضيرية في كل القطاعات مجتمعة:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
الأطفال المسجلون	48773	89265	461422	461393
منهم بنات	24856	43608	229008	226972
فئة السكان من 5 سنوات	400 485	337 262	676 516	789 238
منهم بنات	195 944	165 645	330 332	404 334
نسب الصافية للتمدرس	12,18	26,46	68,2	58,46
النسب الصافية لتمدرس البنات	12,68	26,32	69,32	56,13

ورغم التطور الملحوظ، تبقى هذه النسبة بعيدة من أن تغطي كل أطفال الشريحة العمرية المعنية، وهذا ما يعني أنه ينبغي على المجموعة الوطنية أن تبذل مجهودا مضاعفا لتمكين كل أطفال 5 سنوات من الاستفادة من التربية التحضيرية دون أي تمييز مهما كان نوعه، وجعل كل الأطفال يدخلون إلى السنة الأولى ابتدائي وهم على نفس المستوى من التحضير.

2.2- المنهاج والوسائل التعليمية:

تم إعداد منهاج تربوي رسمي للتربية التحضيرية ودليل تطبيقي له في سنة 2005، في إطار إعداد المناهج التعليمية الجديدة، وهي أول مرة ينجز فيه منهاج رسمي بالمواصفات التربوية المتعارف عليها. يطبّق هذا المنهاج في كافة أقسام التربية التحضيرية المفتوحة بالمدارس الابتدائية التابعة لقطاع التربية الوطنية أو التابعة للقطاعات العمومية الأخرى أو للقطاع الخاص.

كما تم إعداد كراسات للتربية التحضيرية في أنشطة اللغة العربية والرياضيات والتربية العلمية.

3.2- تكوين معلمي التربية التحضيرية:

تم إعداد مقياس تكوين أثناء الخدمة لمربي التربية التحضيرية، وتم إخضاع جميع مفتشي التعليم الابتدائي لعمليات تكوينية للرفع من مستوى أدائهم والذين كوّنوا بدورهم جميع المعلمين المكلفين بأقسام التربية التحضيرية.

كما تم إعداد وثيقة تحت عنوان"الخصائص النمائية لأطفال 3- 6 سنوات" (2006) بالتعاون مع مكتب اليونسيف بالجزائر. هذه الوثيقة تعد سندا تكوينيا هاما لمعلمي التربية التحضيرية.

وفي إطار مشروع MEDA II للتعاون مع الإتحاد الأوروبي، تم إنجاز "علبة الأدوات" **في درب المدرسة** (جانفي 2009) وهي عبارة عن مجموعة من الأدوات المنهجية لتكوين معلمي التربية التحضيرية. وقد أعدت وزارة التربية الوطنية خطة لتكوين مفتشي التعليم الابتدائي في هذا المجال ليكوّنوا بدورهم معلمي التربية التحضيرية خلال الموسم الدراسي 2012/2011، وبصفة دورية خلال المواسم الدراسية الموالية.

وسعيا إلى الرفع من مستوى تأهيل المعلمين المكلفين بأقسام التربية التحضيرية، أسند التكوين الأولي للتعليم العالي بحيث أصبح يكوّن لمدة 3 سنوات بعد شهادة البكالوريا.

4.2- تجهيز أقسام التربية التحضيرية:

تم إعداد مدوّنة جديدة لتجهيز أقسام التربية التحضيرية حتى تستجيب للأهداف التربوية المنوطة بهذا النظام الفرعي. وقد شرع في تجهيز شريحة من أقسام التربية التحضيرية عبر التراب الوطني حسب المدونة الجديدة، على أن تشمل العملية باقي الأقسام في فترة لاحقة.

وفي إطار التعاون مع مكتب اليونسيف بالجزائر، تم سنة 2013 تجهيز 20 قسما نموذجيا للتربية التحضيرية في 20 ولاية عبر الوطن بالأثاث المدرسي والتجهيز البيداغوجي الذي يتوافق مع المواصفات التقنية المطلوبة لهذا السن، والذي يساعد على تنمية قدرات التفكير والتعبير والتواصل مع الآخر من خلال أنشطة ترفيهية وبدنية ولعبية تهدف إلى النمو الجسدي والمعرفي والاجتماعي للأطفال.

3- التربية ماقبل المدرسية (من 3 إلى 5سنوات):

أعداد التلاميذ المستفيدين من التربية ما قبل المدرسية:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
تمدرس أطفال 3 سنوات	3 304	3 176	13353	114168
تمدرس أطفال 4 سنوات	17 164	16 528	25762	
تمدرس أطفال 5 سنوات	48773	89265	461422	461393
تمدرس أطفال 3-5 سنوات	51 036	90 524	485475	575561
عدد السكان 3 - 5 سنوات	**1 940 222**	**1 721 075**	**1 836 660**	**2 470 605**

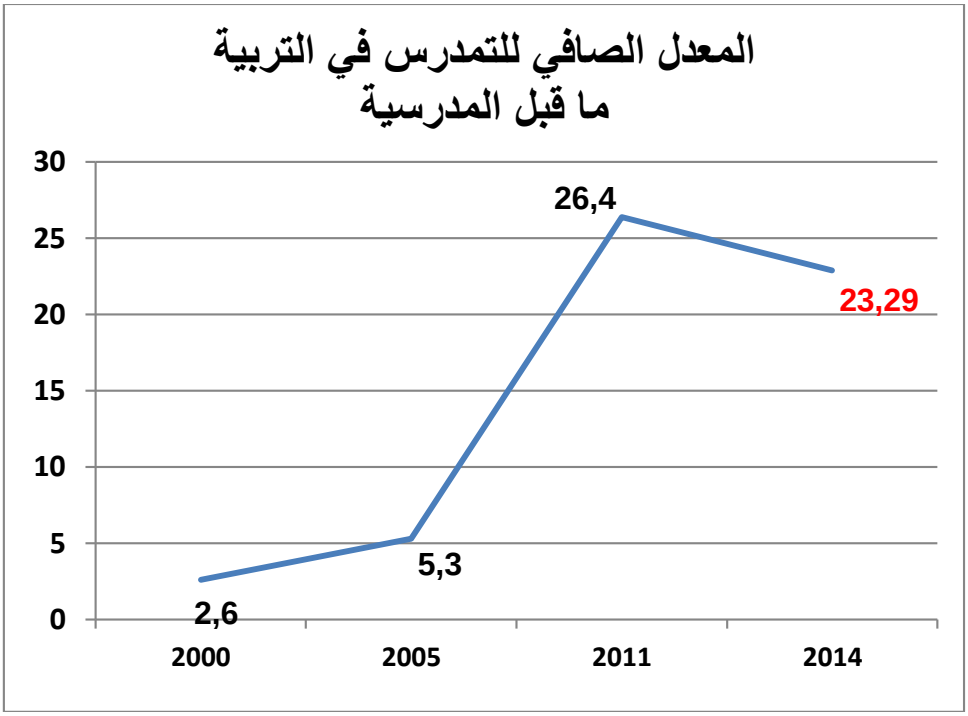

يبرز تحليل المعدلات الصافية للتمدرس في التربية ما قبل المدرسية بصفة عامة أن نسب التمدرس قد عرفت ارتفاعا خفيفا بين سنة 2000 وسنة 2005 ثم قفزة متميزة بين سنتي 2005 و 2011 تعزى إلى توسع التربية التحضيرية لأطفال 5 سنوات بداية من سنة 2008، ثم انحسارا طفيفا في سنة 2014 (23.29%) يرجع أساسا إلى ارتفاع عدد السكان في فئة 3-5 سنوات مقارنة بالفترات السابقة من جهة، وعدم توسع الاستجابة للتكفل بفئة الأطفال بين 3 و4 سنوات من جهة أخرى.

وبصفة عامة يمكن لنا القول بأن التربية ما قبل المدرسية، وبغض النظر عن التطور الملحوظ في التكفل بفئة أطفال 5 سنوات، فإن معدل التكفل بفئة الأطفال بين 3 و 4 سنوات يبقى ضعيفا. ويرجع ذلك إلى أن رعاية أطفال هذه السن في مجتمعنا تعود إلى الأسر بصفة خاصة وليس إلى مؤسسات متخصصة في هذا المجال. وهذا الأمر يطرح صعوبات بالنسبة للأمهات العاملات اللائي يزداد عددهن سنة بعد أخرى. وعلى المجموعة الوطنية أن تطور الصيغ الكفيلة بترقية الرعاية التربوية للطفولة الصغرى.

II- الرعاية الاجتماعية

أ- التكفل بالأطفال القصر الموجودين في وضعية اجتماعية صعبة وفي خطر معنوي

إن التكفل بالأطفال القصر في وضعية اجتماعية صعبة وفي خطر معنوي يشكل جانبا هاما تضطلع به الدولة من خلال مختلف البرامج القطاعية التي تم تطويرها لصالح هذه الفئة من الأشخاص في مجال التربية والتعليم والتكوين المهني وإعادة التربية.

وتشكل الوقاية أهم الأهداف التي ترمي، من خلال عمليات التحسيس والإعلام، إلى تقليص الآثار السلبية الناجمة عن كل الانحرافات المسجلة مثل استهلاك المخدرات وعمالة الأطفال والفرار من المنزل ومختلف أشكال العنف، وذلك بتنظيم أيام دراسية وندوات وأيام مفتوحة بمرافقة مختصين وخبراء في المجال. وقد أقامت الدولة نظاما مؤسساتيا متكاملا يتكفل بكل الجوانب المتعلقة برعاية الأطفال اجتماعيا ونفسيا وتربويا.

1- **المراكز المتخصصة لإعادة التربية:** وهي مراكز تتولى التكفل الفعلي بالقصر (بين 12 و18 سنة) غير المتوافقين اجتماعيا، حيث يخضعون لبرامج من إعداد فرق متعددة التخصصات ترمي إلى إعادة إدماجهم العائلي أو المدرسي.

ويوجد حاليا 32 مركزا متخصصا لإعادة التربية (منها 07 مراكز للبنات) متوزعة عبر 28 ولاية، تقدر طاقة استيعابها الإجمالية 2800 طفلا وتعداد فعلي وصل إلى 1925 طفلا سنة 2013.

2- **المراكز المتخصصة للحماية:** ويبلغ عددها 14 مركزا (منها مركز واحد للبنات) تتوزع عبر 10 ولايات وتقدر طاقة استيعابها 1120 طفلا، وتعداد فعلي وصل إلى 907 طفلا سنة 2013.

ب- التكفل بالأطفال المحرومين من العائلة:

- **مؤسسات الطفولة المسعفة،** وتستقبل هذه المؤسسات الأطفال المحرومين من العائلة الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و18 سنة، وهي نوعان:
  - مؤسسات للأطفال المسعفين البالغين من العمر بين 0 و 6 سنوات، وتدعى مؤسسات الحضانة. ويقدر عددها ب36 مؤسسة موزعة 38 ولاية عبر الوطن؛
  - مؤسسات للأطفال المسعفين البالغين من العمر بين 6 سنوات و18 سنة. ويبلغ عددها 12 مؤسسة.

وقد بلغ عدد الأطفال المسعفين 1499 طفلا سنة 2013.

- **نظام الكفالة (إطار):**

الكفالة إلتزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقة وتربية ورعاية قيام الأب بابنه. وتتم الكفالة بعقد شرعي أمام قاضي شؤون الأسرة أو أمام موثق وذلك برضا أبوي الطفل القاصر إن وجدا. ويشترط أن يكون الكافل مسلما وعاقلا وأهلا للقيام بشؤون المكفول وقادرا على رعايته، ويجب أن يحتفظ الولد المكفول بنسبه الأصلي إذا كان معلوم النسب.

يقدم طلب الكفالة القضائية بعريضة من طالب الكفالة أمام قاضي شؤون الأسرة بمحكمة مقر موطن الطالب، وبعدها يتأكد القاضي من توفر الشروط الشرعية المطلوبة في الكافل وعند الاقتضاء، يحق للقاضي أن يأمر بإجراء تحقيق أو أي تدبير يراه مفيدا للتأكد من قدرة الكافل على رعاية المكفول والإنفاق عليه وتربيته.

ينظر القاضي في طلب الكفالة في غرفة المشورة بعد أخد رأي ممثل النيابة ويفصل في طلب الكفالة بأمر ولائي. تخول الكفالة للكافل الولاية القانونية وجميع المنح العائلية والدراسية التي يتمتع بها الوالد الأصلي، ويدير الكافل أموال المكفول المكتسبة من الإرث أو الوصية أو الهبة لصالح الولد المكفول، ويجوز للكافل أن يوصي أو يتبرع للمكفول بماله في حدود الثلث.

يحق للأبوين الأصليين أو أحدهما المطالبة بعودة الولد المكفول إلى ولايتهما، فإذا كان الطفل مميزا فيخير في الالتحاق بهما، أما إذا لم يكن مميزا فيراعي القاضي المصلحة الفضلى للطفل عند النظر في الطلب المقدم.

يقدم طلب التخلي عن الكفالة أمام الجهة التي أقرتها مع إخطار النيابة العامة، أما في حالة وفاة الكافل فتنتقل الكفالة إلى الورثة إذا رغبوا في ذلك وإلا فعلى القاضي أن يسند أمر القاصر إلى الجهة المختصة بالرعاية.

وتجدر الإشارة إلى إن الطفل المكفول يبقى تحت الحماية القضائية والمساعدة التربوية إذا كانت صحته وأخلاقه أو تربيته عرضة للخطر أو يكون وضع حياته أو سلوكه مضرا بمستقبله، شأنه في ذلك شأن أي طفل يقل عمره عن 18 سنة.

الهدف الثاني: العمل على أن يتمّ بحلول سنة 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيّد مجّاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التّركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

التعليم الأساسي هو أهم نظام فرعي في المنظومة التربوية الوطنية، باعتباره يضمن تعليما قاعديا مشتركا لكل التلاميذ يسمح لهم باكتساب المعارف والكفاءات الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في المستوى الموالي أو الالتحاق بالتعليم أو التكوين المهنيين أو المشاركة في حياة المجتمع. وتكمن أهميته في كونه تعليما إلزاميا لكل الأطفال الجزائريين من سن السادسة إلى سن السادسة عشر كاملة. ويمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي بسنتين للتلاميذ المعوقين كلما كانت حالتهم تبرر ذلك.

أهداف التعليم الأساسي:

يهدف التعليم الأساسي في إطار مهمته، على الخصوص إلى ما يلي:

- تزويد التلاميذ بأدوات التعلم الأساسية المتمثلة في القراءة والكتابة والحساب؛
- منح المحتويات التربوية الأساسية من خلال مختلف المواد التعليمية التي تتضمن المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكن التلاميذ من:
  - اكتساب المهارات الكفيلة بجعلهم قادرين على التعلم مدى حياتهم؛
  - تعزيز هويتهم بما يتماشى والقيم والتقاليد الاجتماعية والروحية والأخلاقية النابعة من التراث الثقافي المشترك؛
  - التشبع بقيم المواطنة ومقتضيات الحياة في المجتمع؛
  - تعلم الملاحظة والتحليل والاستدلال وحل المشكلات وفهم العالم الحي والجامد، وكذا السيرورات التكنولوجية للصنع والإنتاج؛
  - تنمية إحساس التلاميذ وصقل الروح الجمالية والفضول والخيال والإبداع وروح النقد لديهم؛
  - التمكن من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتطبيقاتها الأولية؛
  - العمل على توفير ظروف تسمح بنمو أجسامهم نموا منسجما وتنمية قدراتهم البدنية واليدوية؛
  - تشجيع روح المبادرة لديهم وبذل الجهد والمثابرة وقوة التحمل؛
  - التفتح على الحضارات والثقافات الأجنبية وتقبل الاختلاف والتعايش السلمي مع الشعوب الأخرى؛
  - مواصلة الدراسة أو التكوين لاحقا.

1- تنظيم التعليم الأساسي:

يدوم التعليم الأساسي تسع (9) سنوات، ويشمل التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط.
يمنح التعليم الابتدائي، الذي يستغرق خمس (5) سنوات، في المدارس الابتدائية، بينما يمنح التعليم المتوسط الذي يستغرق أربع (4) سنوات، في المتوسطات.

تتوّج نهاية الدراسة في التعليم الابتدائي بامتحان نهائي يخوّل الحق في الحصول على شهادة نجاح، بينما تتوّج نهاية الدراسة في التعليم المتوسط بامتحان نهائي يخول الحق في الحصول على شهادة تدعى شهادة التعليم المتوسط.

2- مرحلة التعليم الابتدائي:

تشكّل مرحلة التعليم الابتدائي ذي خمس سنوات، وهي المرحلة الأولى من التعليم الأساسي الإجباري، مرحلة اكتساب التلميذ المعارف الأساسية وتنمية الكفاءات القاعدية في مجالات التعبير الشفهي والكتابي والقراءة والرياضيات والعلوم والتربية الخلقية والمدنية والإسلامية. كما يمكّن التعليم الابتدائي التلميذ من الحصول على تربية ملائمة وتوسيع إدراكه لجسمه وللزمان والمكان، ومن الاكتساب التدريجي للمعارف المنهجية باعتبارها مكتسبات ضرورية تضمن للتلميذ متابعة مساره الدراسي في المرحلة التعليمية الموالية بنجاح.

ومرحلة التعليم الابتدائي منظّمة في ثلاثة أطوار منسجمة تراعي متطلبات العمل البيداغوجي ومبادئ نمو التلميذ في هذه الفترة من العمر، وهي:

- الطور الأول أو **طور الإيقاظ والتعلمات الأولية**، وفيه يشحن التلميذ بالرغبة في التعلم والمعرفة ويمكّنه من البناء التدريجي لتعلماته الأساسية، ويشمل السنتين الأولى والثانية ابتدائي؛
- الطور الثاني أو **طور التعمق في التعلمات الأساسية**، بحيث يتعمق التلميذ في اللغة العربية التي تشكل قطبا أساسيا لتعلمات المرحلة، ويتعمق أيضا في مجالات المواد الأخرى، ويشمل السنتين الثالثة والرابعة ابتدائي؛
- الطور الثالث أو **طور التحكم في اللغات الأساسية**، وفيه تتعزز تعلّمات التلميذ الأساسية خاصة التحكم في القراءة والكتابة والتعبير الشفوي باللغة العربية وفي المعارف المندرجة في مجالات المواد الأخرى، ويخص السنة الخامسة ابتدائي.

3- تمدرس التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي:

1.3- أعداد التلاميذ الملتحقين بالسنة الأولى ابتدائي:

تشير الإحصائيات الوطنية إلى أن أعداد التلاميذ الملتحقين بالسنة الأولى ابتدائي خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2010 كانت في تناقص مستمر في بداية الفترة ثم بدأت في الارتفاع مع نهايتها، وكان ذلك نتيجة انعكاسات التحوّل الديمغرافي الذي مرّت به الجزائر نهاية القرن الماضي، وكانت من خصائصه تراجع المواليد.

السنة الدراسية	أعداد التلاميذ الملتحقين بالسنة 1 ابتدائي	
	المجموع	منهم بنات
2000/1999	828038	393523
2005/2004	699567	333211
2010/2009	653733	315915
2014/2013	787293	381972

2.3- المعدل الخام للقبول في السنة الأولى ابتدائي:

ويمثّل العدد الإجمالي للمسجلين في السنة الأولى من التعليم الابتدائي، دون اعتبار السن، معبّر عنه بنسبة مئوية من شريحة الأطفال البالغين السن الرسمي للدخول إلى المدرسة وهو ست سنوات. ويقيس هذا المعدل قدرات النظام التربوي على استيعاب مجموع الأطفال البالغين سن الدخول إلى المدرسة الابتدائية. وتتمثل النتائج المحصل عليها فيما يلي:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
م.خ.ق. في السنة 1إ	96,31%	98,80%	101,01%	%104,46
م.خ.ق. في السنة 1إ بنات	94,8%	97,3%	100,23%	%103,86
م.خ.ق. في السنة 1إ بنين	98%	100%	101,76	%105,03

يبرز تحليل المعطيات المتعلقة بالتلاميذ الملتحقين بالسنة الأولى ابتدائي بأن المعدل الخام للقبول في السنة الأولى ابتدائي قد تطور بصفة ثابتة من سنة 2000 إلى سنة 2014، بحيث انتقل من 96.31 % سنة 2000 ليصل إلى 98.8 % سنة 2005 ويفوق 101 % سنة 2010 وأكثر من 104 % سنة 2014. ويبين هذا بوضوح بأن قدرات النظام التربوي لاستقبال الأطفال في السنة الأولى ابتدائي معتبرة. ويدلّ هذا المعدل بأن من بين الأطفال المسجلين في السنة الأولى، هناك أطفال لم يبلغوا بعد السن الرسمي للدخول إلى المدرسة، وقد سجلوا برخص تخفيض السن.

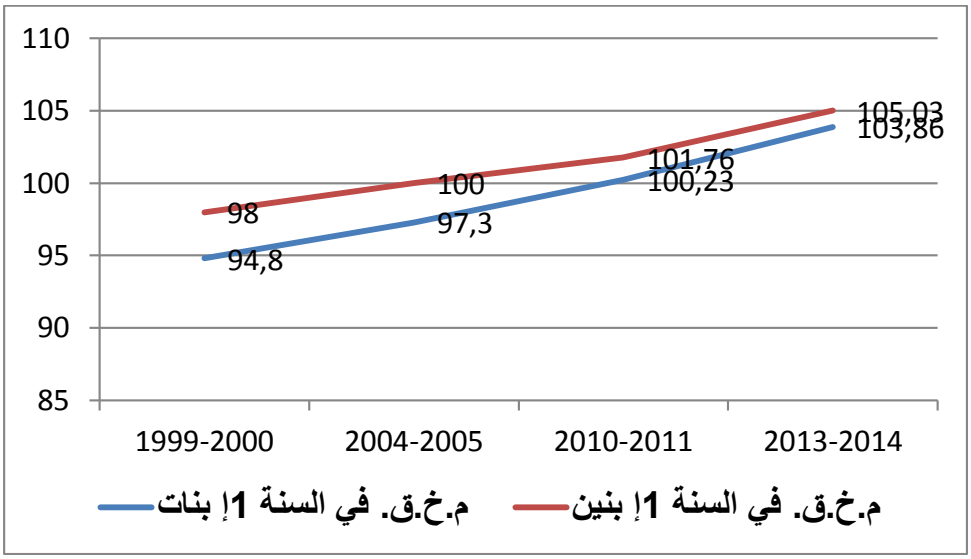

ويبين تحليل المعطيات حسب الجنس بأن الفرق بين المعدل لدى البنات ولدى البنين ليس معتبرا. ويعني هذا أننا نسجل أكثر من اللازم في عدد البنات وفي عدد البنين على حد سواء.

3.3- المعدل الصافي للقبول في السنة 1 ابتدائي:

يمثل عدد التلاميذ الجدد في السنة الأولى من التعليم الابتدائي البالغين السن الرسمي للدخول إلى المدرسة، معبّر عنه بنسبة مئوية من شريحة الأطفال من نفس السن. ويقيس المعدل الصافي للقبول التقدم الحاصل في مجال التمدرس الشامل. ويدلّ معدل صاف مرتفع على مستوى عال من الدخول إلى المدرسة الابتدائية لنسبة عالية من الأطفال في سن الدخول إلى المدرسة الابتدائية.

تبرز معالجة المعطيات المتعلقة بالمعدل الصافي للقبول النتائج التالية:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
م.ص.ق. في السنة 1إ	77,3%	87,4%	87,1%	%85,04
م.ص.ق. في السنة 1إ بنات	75,1%	85,5%	86,4%	%84,10
م.ص.ق. في السنة 1إ بنين	79,4%	89,1%	87,8%	%85,93

يظهر المعدل الصافي للقبول في السنة الأولى ابتدائي تزايدا ثابتا، حيث ارتفع من 77,3% سنة 2000 إلى 87,1% سنة 2010، ويستقر في 85% سنة 2014. ومعنى هذا أن 85 % فقط من الأطفال البالغين ست سنوات يدخلون لأول مرة المدرسة. ويبلغ هذا المعدل 84.1 % لدى البنات و 85.93 % لدى البنين. وتدلّ هذه النتائج على أن نسبة معتبرة من الأطفال البالغين ست سنوات موجودون في مستوى أعلى من السنة الأولى ابتدائي برخص تخفيض سن الدخول كما أسلفنا.

4.3- المعدل الخاص لتمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات:

يمثل عدد التلاميذ البالغين ست سنوات المسجلين في المدرسة الابتدائية في نسبة مئوية من شريحة الأطفال البالغين ست سنوات. ويقيس هذا المعدل نسبة الأطفال البالغين ست سنوات وهو السن الرسمي للدخول إلى المدرسة والذين هم متمدرسون فعلا.

وتبرز المعطيات المتعلقة بالمعدل الخاص لتمدرس الأطفال البالغين ست سنوات النتائج التالية:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
م.خ. ت. أطفال 6 سنوات	**%93.24**	**%96.05**	**%98.16**	**%98.49**
م.خ. ت. أطفال 6 سنوات بنات	**%91.51**	**%94.69**	**%97.91**	**%98.92**
م.خ. ت. أطفال 6 سنوات بنين	**%94,91**	**%97,35**	**%98.4**	**%98.04**

يظهر تحليل هذه النتائج أن معدل الأطفال البالغين ست سنوات المسجلين بالمدرسة قد تزايد بصفة ثابتة من 93.24 % عام 2000 ليصل إلى 98.49 % سنة 2014،

وهو معدل مرتفع جدا ويعكس بالفعل المستوى الذي بلغته المنظومة التربوية الوطنية في تأمين التمدرس الشامل للأطفال البالغين 6 سنوات.

يبرز تحليل المعطيات بأن الفرق بين المعدل المسجل لدى البنين والمعدل المسجل لدى البنات ليس معتبرا (0.8)، ممّا يدلّ على أن التمدرس الشامل يخص البنات والبنين على حدّ سواء.

5.3- أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي:

لقد سجلنا في الفترة الممتدة بين 2000 و 2009 تراجعا في أعداد تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي يقدر بحوالي مليون تلميذ. وهذا التراجع في تعداد التلاميذ يجد تفسيره في تراجع أعداد المواليد مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي من جهة، وإلغاء السنة السادسة من التعليم الأساسي اعتبارا من الموسم الدراسي 2009/2008 من جهة أخرى.

	أعداد الأطفال بين 6 و11 سنة (ثم 10 سنوات)	أعداد التلاميذ في التعليم الابتدائي
2000-1999	4 329 652	4 843 313
2005-2004	3 801 055	4 361 744
2011-2010	2 961 390	3 366 713
2014-2013	3 405 988	3 730 460

1.5.3- المعدل الخام للتمدرس في التعليم الابتدائي:

ويمثل النسبة المئوية من عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي، مهما كان سنهم، على شريحة الأطفال البالغين السن الرسمي للتمدرس في التعليم الابتدائي. ويستعمل هذا المعدل كمؤشر لمستوى المشاركة العام في التعليم الابتدائي ولقدرة هذا الأخير على التكفل بالأطفال البالغين سن الدراسة في التعليم الابتدائي.

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
م.خ.ت.في الابتدائي	111,9%	114,8%	113,7%	109,53%
م.خ.ت. بنات	106,7%	110,3%	110,0%	106,93%
م.خ.ت. بنين	116,8%	119,0%	117,2%	112,00%

ويبين تحليل المعطيات بأن المعدل الخام للتمدرس في مرحلة التعليم الابتدائي مرتفع جدا، ويرجع ذلك إلى أن نسبة معتبرة من الأطفال المسجلين ضمن تعداد التعليم الابتدائي يقل سنهم عن السن الإلزامي للدخول إلى التعليم الابتدائي، ونسبة أخرى من الأطفال يفوق سنهم السن الموافق للتعليم الابتدائي بفعل التكرار الذي هو في تناقص. ويعكس هذا بحقّ قدرات المنظومة التربوية الوطنية على ضمان تعليم ابتدائي شامل لكل الأطفال البالغين سنّ التمدرس وبصفة مستمرة ومستقرة. ويظهر هذا من خلال المعدلات المسجلة طوال الفترة المعنية بالدراسة، بحيث سجل معدل 111,9% سنة 2000 وارتفع إلى 114,8% سنة 2005 ليبلغ 113,7% سنة 2011، ويستقر في 109,53% سنة 2014.

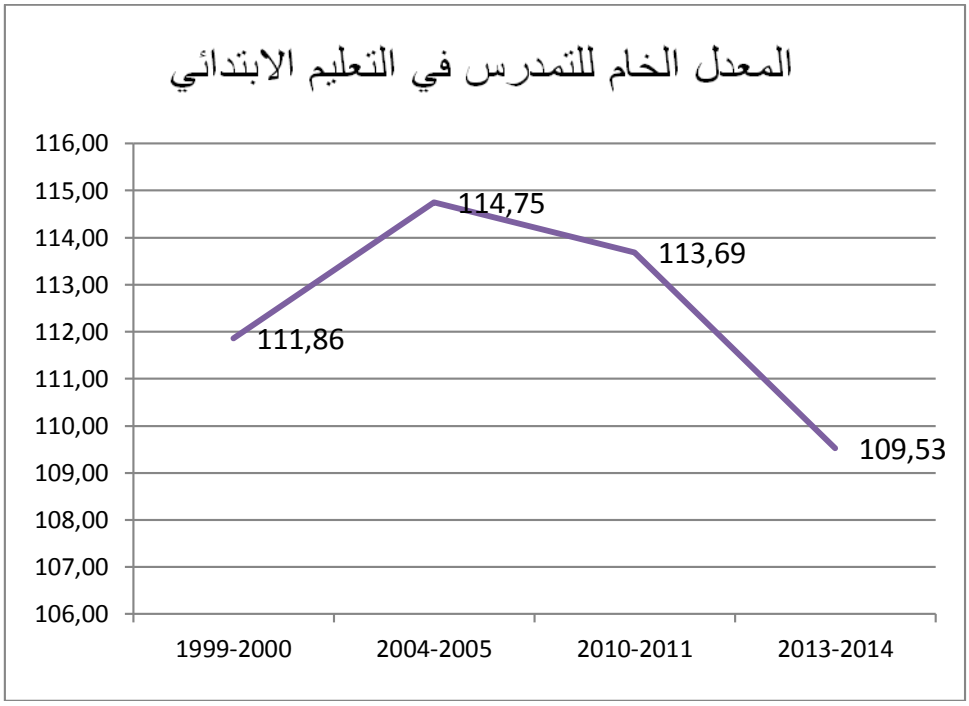

كما أن تحليل المعطيات حسب الجنس لا يظهر فرقا ذا أهمية بين المعدلات المسجلة لدى البنات والمعدلات المسجلة لدى البنين على مرّ الفترة موضوع الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2014.

2.5.3- المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي:

ويمثل النسبة المئوية لعدد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي الذين لهم السن الرسمي للتواجد في هذه المرحلة التعليمية على عدد الأطفال من نفس الشريحة العمرية.

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
م.ص.ت.في الابتدائي	95,09%	99,3%	100,55%	97,85%
م.ص.ت. بنات	93,08%	98,04%	99,46%	97,16%
م.ص.ت. بنين	97,02%	100,5%	101,6%	98,50%

إن معالجة المعطيات المتعلقة بالمعدل الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي تبرز أن جل الأطفال الذين يبلغ سنهم بين 6 سنوات و10/11 سنوات هم متمدرسون بالمدرسة الابتدائية (97,85%) سنة 2014/2013. ويبلغ المعدل الصافي لدى البنات 97,16%، ولدى البنين 98,50%. وتعني هذه النتائج أن جل الأطفال متمدرسون في المستوى الموافق لسنهم. ومن جهة أخرى، فإن النسبة الباقية من الأطفال (2,15) لا تعني بالضرورة أنها غير متمدرسة، فقد يكون هؤلاء الأطفال مسجلون في مرحلة التعليم المتوسط.

ويعكس تطور المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي خلال الفترة المعنية بالدراسة تحسنا مستمرا في تنظيم التعليم الابتدائي، وفي التحكم في تسجيل الأطفال في

المدرسة الابتدائية في السن الرسمي، وفي التحكم في تدفق دفعات التلاميذ من مستوى إلى آخر ومن مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم المتوسط.

4- الانتقال في مرحلة التعليم الابتدائي:

يخص هذا المؤشر انتقال التلاميذ من مستوى دراسي إلى المستوى الذي يليه مباشرة في مرحلة التعليم الابتدائي، وهو يهدف إلى تقدير معدل الانتقال من سنة إلى أخرى ومن مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم المتوسط.

تظهر معدلات الانتقال المسجلة في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة موضوع الدراسة النتائج التالية:

التعليم الإبتدائي تطور نسب الإنتقال

حسب المستوى الدراسي و الجنس

الإنتقال		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
الأولى إبتدائي	المجموع	86,88	87,96	98,85	99,27
	البنات	89,21	90,42	99,05	99,22
	الذكور	84,78	85,76	98,66	99,31
الثانية إبتدائي	المجموع	88,93	91,77	86,70	87,32
	البنات	91,44	93,96	89,36	90,23
	الذكور	86,68	89,79	84,38	84,73
الثالثة إبتدائي	المجموع	87,57	90,85	89,94	89,55
	البنات	90,94	93,02	92,67	92,28
	الذكور	84,60	88,90	87,51	87,12
الرابعة إبتدائي	المجموع	85,67	87,49	87,41	86,63
	البنات	89,68	91,09	90,74	90,22
	الذكور	82,16	84,42	84,47	83,41
الخامسة إبتدائي	المجموع	82,86	86,57	93,20	95,15
	البنات	87,42	90,27	93,49	95,86
	الذكور	78,94	83,32	92,93	94,48
السادسة أساسي	المجموع	66,27	79,49		
	البنات	71,35	83,17		
	الذكور	62,02	76,21		
مجموع الإبتدائي	المجموع	83,04	87,18	91,13	91,48
	البنات	86,74	90,18	93,04	93,53
	الذكور	79,80	84,52	89,42	89,62

تبرز معالجة المعطيات المتعلقة بالانتقال في مرحلة التعليم الابتدائي أن نسب الانتقال من مستوى إلى آخر مقبولة عموما، فهي تتراوح بين 87,32 في السنة الثانية ابتدائي و 95,15 في السنة الخامسة ابتدائي في السنة الدراسية 2014/2013. ولا يظهر التحليل تفاوتا معتبرا بين البنين والبنات.

يقدر معدل الانتقال في مجموع مرحلة التعليم الابتدائي بـ 91,48 في السنة الدراسية 2014/2013. كما أن مقارنة نسبة الانتقال بين البنين والبنات تظهر تفوقا لصالح البنات يقدر بنقطتين فقط.

يظهر تطور نسبة الانتقال خلال الفترة موضوع الدراسة أنها في ارتفاع متواصل بين سنة 2000 وسنة 2014، ويعكس هذا التطور الايجابي تحكم النظام التعليمي بصفة تدريجية في تدفق دفعات التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي من جهة وتحسن النجاعة الداخلية للنظام الفرعي لمرحلة التعليم الابتدائي.

5- معدل الإعادة في مرحلة التعليم الابتدائي

معدل إعادة السنة هو نسبة التلاميذ المسجلين في مستوى دراسي معين خلال سنة دراسية معينة ويدرسون في نفس المستوى الدراسي خلال السنة الدراسية الموالية. ويقيس هذا المؤشر ظاهرة التكرار ويشكل أداة من أدوات قياس الكفاءة الداخلية لمرحلة تعليمية معينة.

وتظهر معدلات إعادة السنة المسجلة في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة موضوع الدراسة النتائج التالية:

التعليم الإبتدائي تطور نسب الإعادة

حسب المستوى الدراسي و الجنس

الإعادة		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
الأولى إبتدائي	المجموع	12,23	11,23	0,01	0,00
	البنات	10,23	9,33	0,01	0,00
	الذكور	14,04	12,94	0,01	0,00
الثانية إبتدائي	المجموع	10,32	7,23	11,87	11,07
	البنات	7,86	5,62	9,43	8,42
	الذكور	12,53	8,68	14,00	13,43
الثالثة إبتدائي	المجموع	11,53	8,62	8,89	9,53
	البنات	8,29	6,17	6,37	6,93
	الذكور	14,38	10,83	11,14	11,85
الرابعة إبتدائي	المجموع	12,38	10,82	9,95	10,31
	البنات	8,75	7,71	6,92	7,43
	الذكور	15,56	13,48	12,65	12,89
الخامسة إبتدائي	المجموع	13,93	11,20	6,70	5,05
	البنات	9,80	7,84	5,04	3,68
	الذكور	17,48	14,15	8,21	6,31
السادسة أساسي	المجموع	26,00	15,21		
	البنات	21,34	11,80		
	الذكور	29,90	18,24		
مجموع الإبتدائي	المجموع	14,40	10,81	7,56	7,26
	البنات	11,01	8,14	5,59	5,31
	الذكور	17,37	13,19	9,34	9,02

نلاحظ في جدول النتائج أن نسبة التكرار في السنة الأولى ابتدائي منعدمة في السنتين 2011 و 2014 بفعل إلغائه بداية من السنة الدراسية 2010/2009 كإجراء تربوي يقوم على اعتبار أن الطور هو الوحدة القاعدية لتقويم مدى تمكن التلاميذ من الكفاءات الختامية، وأن الكفاءات المستهدفة للطور الأول من التعليم الابتدائي (السنتين الأولى والثانية ابتدائي) تتبلور خلاله ولا تتحقق إلاّ مع نهاية السنة الثانية أي نهاية الطور الأول.

تظهر معالجة النتائج أن معدل الإعادة في السنوات الأولى من مرحلة التعليم الابتدائي أعلى منه في السنوات الأخيرة وهو يتناقص بصفة تدريجية، حيث نسجل 11,07% في السنة الثانية بينما يصل المعدل في السنة الخامسة إلى 5,05%. كما تظهر النتائج أن الفرق بين المعدلات التي يسجلها البنون وتلك التي تسجلها البنات غير معتبر.

6- التخلي في مرحلة التعليم الابتدائي:

يخص هذا المؤشر قياس التلاميذ الذين يتخلون عن الدراسة من السنة الأولى إلى السنة الخامسة في مرحلة التعليم الابتدائي، وهو يمثل النسبة المئوية من التلاميذ المسجلين في مستوى دراسي معين خلال سنة دراسية معينة ويتخلون عن الدراسة في السنة الدراسية الموالية. ويعبر مؤشر التخلي، مثل مؤشر الإعادة، عن حجم الهدر المدرسي في أي نظام تعليمي. وبغض النظر عن الأسباب التي تدفع التلاميذ إلى ترك مقاعد الدراسة، فإن الأمر جدير بالاهتمام والتقصي خصوصا عندما يتعلق الأمر بمرحلة التعليم الابتدائي.

وتظهر معدلات التخلي المسجلة في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة موضوع الدراسة النتائج التالية:

تطور نسب التخلي حسب المستوى الدراسي و الجنس

التعليم الإبتدائي

		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
الأولى إبتدائي	المجموع	0,89	0,81	1,14	0,73
	البنات	0,56	0,25	0,94	0,78
	الذكور	1,18	1,31	1,32	0,69
الثانية إبتدائي	المجموع	0,75	1,00	1,43	1,61
	البنات	0,70	0,42	1,21	1,35
	الذكور	0,78	1,53	1,62	1,85
الثالثة إبتدائي	المجموع	0,90	0,53	1,17	0,92
	البنات	0,77	0,81	0,96	0,80
	الذكور	1,02	0,27	1,35	1,03
الرابعة إبتدائي	المجموع	1,95	1,69	2,63	3,06
	البنات	1,57	1,21	2,35	2,35
	الذكور	2,28	2,10	2,89	3,70
الخامسة إبتدائي	المجموع	3,21	2,23	0,11	0,75
	البنات	2,78	1,90	1,48	0,45
	الذكور	3,58	2,53	0,76	0,53
السادسة أساسي	المجموع	7,73	5,31		
	البنات	7,31	5,03		
	الذكور	8,07	5,55		
مجموع الإبتدائي	المجموع	2,56	2,00	1,49	1,38
	البنات	2,24	1,68	1,37	1,16
	الذكور	2,84	2,29	1,59	1,59

تبرز معالجة المعطيات المتعلقة بنسب التسرب أن هذه الأخيرة تكاد تكون منعدمة في كامل سنوات التعليم الابتدائي. فهي تتراوح بين 0,73%و 3,06%. وتدل هذه المعطيات أن النظام التعليمي بصفة عامة يتميز بقدرات معتبرة لإبقاء التلاميذ.

كما أن المعطيات لا تظهر فرقا معتبرا بين النسب التي يسجلها البنون وتلك التي تسجلها البنات.

وبخصوص تطور نسب التخلي في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة موضوع الدراسة، نلاحظ أنها في تناقص مضطرد من سنة إلى أخرى بحيث سجلت نسبة تخلي تقدر بـ 2,56% سنة 2000 وتنخفض إلى نسبة 2,00% سنة 2005 ثم إلى نسبة 1,49% سنة 2011 لتصل سنة 2014 إلى نسبة 1,38%. وهو تطور إيجابي يعكس قدرات النظام التعليمي في مرحلة التعليم الابتدائي على إبقاء التلاميذ في المدرسة بفضل التدابير البيداغوجية والتنظيمية وإجراءات دعم التمدرس.

وبالرغم من ذلك فإن حالات التخلي المسجلة لابد أن تكون موضوع دراسات معمقة لتحديد الأسباب الحقيقية لحصولها والوصول إلى الحلول المناسبة لها.

7- معدل البقاء إلى السنة 5 ابتدائي:

ويمثل عدد التلاميذ من دفعة واحدة، الذين يصلون إلى مستوى السنة الخامسة ابتدائي في سنة دراسية معينة في نسبة مئوية من عدد التلاميذ لنفس الدفعة الملتحقين بالسنة الأولى ابتدائي. ويهدف معدل البقاء هذا إلى قياس الكفاءة الداخلية للنظام التربوي وقدرة هذا الأخير على إبقاء التلاميذ فيه.

ويبين تحليل المعطيات النتائج التالية:

السنة الدراسية	معدل البقاء إلى نهاية 5 ابتدائي مع الإعادة		
	المجموع	بنات	بنون
2000-1999	**86%**	**91%**	**82%**
2005-2004	**91%**	**94%**	**88%**
2011-2010	**90%**	**92%**	**79%**
2014-2013	**92%**	**94%**	**81%**

تبرز النتائج المحصل عليها أن معدل البقاء إلى نهاية مرحلة التعليم الابتدائي قد تطور خلال الفترة موضوع الدراسة، بحيث ارتفع من 86% عام 2000 ليصل إلى 91% سنة 2005. وفي سنة 2014 سجل هذا المعدل نسبة 92 %. وتظهر هذه النتائج أنه، على الرغم من التحسن الملحوظ في معدل البقاء إلى نهاية السنة الخامسة ابتدائي، إلاّ أن نسبة معتبرة من التلاميذ (حوالي 8%) يعيدون أكثر من سنة، ومن بينهم من يترك المدرسة قبل إنهاء المرحلة. وهو ما يشكل هدرا مدرسيا حقيقيا ينبغي معالجته.

إن تحليل معدلات البقاء حسب الجنس تظهر أن البنات يصلن إلى نهاية السنة الخامسة ابتدائي أكثر من البنين. وهذه الملاحظة ثابتة خلال كل سنوات الفترة موضوع الدراسة. فقد سجلت البنات سنة 2000 معدل بقاء يقدر بـ 91%، بينما سجل البنون معدل 82% ، أي بفرق 9 نقاط، وهو فرق مهم جدا. وفي سنة 2005، ارتفع معدل البقاء لدى البنات إلى 94%، بينما سجل البنون 88%، أي بفارق 6 نقاط. وفي سنة 2014،

سجلت البنات معدل بقاء 94%، بينما سجل البنون معدل 81%، أي بفارق 13 نقطة كاملة.

وما يمكن استخلاصه بصفة أولية هو أن البنات يجتهدن وينجحن أكثر من البنين. إلا أن هذا الاستنتاج ينبغي تحليله بصفة أعمق، والبحث عن أسباب فشل البنين مقارنة بالبنات في مختلف الأوساط الاجتماعية للتلاميذ.

8- التكفل بالأطفال المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة

إن الحق في التربية والتعليم حق مكفول دستوريا لكل الأطفال الجزائريين. وقد كرّس هذا الحق القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر في جانفي 2008 ومن قبله القانون رقم 02-09 المؤرخ في 8 ماي 2002 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، حيث ينصّ هذا القانون في المادة الثالثة على ما يلي:" تهدف حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم إلى ما يأتي:

- ....
- ضمان تعليم إجباري وتكوين مهني للأطفال والمراهقين المعوقين".

بينما ينصّ القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة 14 ما يأتي:
" تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم.
يسهر قطاع التربية الوطنية، بالتنسيق مع المؤسسات الاستشفائية وغيرها من الهياكل المعنية، على التكفل البيداغوجي الأنسب وعلى الإدماج المدرسي للتلاميذ المعوقين وذوي الأمراض المزمنة".
في هذا المنظور، قام قطاع التربية الوطنية بالإجراءات المناسبة، بالتنسيق مع قطاع التضامن الوطني والأسرة وقطاع الصحة العمومية، لتمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم، بما يتماشى مع روح الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين وقانون حماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.

1.8- التكفل بالتلاميذ الماكثين بالمستشفيات مدة طويلة:

ويتعلق الأمر بفتح أقسام بالمستشفيات وبالمراكز الاستشفائية، بالتنسيق مع قطاع الصحة العمومية لاستقبال التلاميذ الذين يخضعون للعلاج لمدة طويلة (أطفال ضحايا الحوادث، أطفال يعانون من صعوبات صحية متنوعة،...) والأطفال المصابين بأمراض مزمنة (قصور كلوي، سرطان،...) تبعدهم عن مقاعد الدراسة وتجبرهم بالتردد بصفة مستمرة على المراكز الاستشفائية لتلقي العلاج. تسمح الأقسام المفتوحة لهذه الفئة من الأطفال بالبقاء على اتصال مستمر مع الدراسة خلال مدة إقامتهم بالمستشفيات وتحضير إعادة إدماجهم في المسار الدراسي عند نهاية فترة العلاج.

ويقوم هذا النوع من التكفل على النصوص التنظيمية التالية:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 أكتوبر 1998 المتضمن إنشاء أقسام لتعليم التلاميذ الماكثين في المراكز الاستشفائية ومراكز العلاج مدة طويلة؛

- المنشور الوزاري المشترك بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة والسكان رقم 718/و.ت.و/أ.ع المؤرخ في 1999/06/27 المتعلق بتعليم التلاميذ المرضى بالمستشفيات.

لقد تم فتح 28 قسما بالمستشفيات وبالمراكز الاستشفائية عبر 11 ولاية استقبلت خلال السنة الدراسية 2014/2013 ما يزيد عن 685 تلميذا منهم 545 تلميذا في مرحلة التعليم الابتدائي و140 تلميذا في مرحلة التعليم المتوسط.

تطور الأقسام المفتوحة بالمستشفيات حسب السنوات الدراسية من 1999 إلى 2014

2014/2013		2010/2009		2005/2004		2000/1999	
تلاميذ	أقسام	تلاميذ	أقسام	تلاميذ	أقسام	تلاميذ	أقسام
685	28	788	31	438	21	297	11

2.8- التكفل بالأطفال المعوقين في الوسط المؤسساتي المتخصص

يتم التكفل بالأطفال ذوي إعاقة في المؤسسات المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى التطور الملحوظ لعدد مؤسسات التربية والتعليم المتخصصين للأطفال ذوي إعاقة والتي انتقلت من 110 مؤسسة سنة 1999 إلى 215 مؤسسة في السنة الدراسية 2015/2014، أي بزيادة 105مؤسسة، تتوزع حسب نوع الإعاقة كالآتي:

1.2.8- المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا، وتستقبل هذه المراكز الأطفال والمراهقين ذوي إعاقة ذهنية الذين هم في حاجة إلى تربية متخصصة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية لديهم. وهي تهدف إلى ترقية قدراتهم الفكرية والنفسية والحركية بغرض إكسابهم الاستقلالية الشخصية والاندماج الاجتماعي.

وقد بلغ عدد هذه المراكز 136 مركزا في السنة الدراسية 2015/2014 بقدرة استيعاب نظرية تقدر بـ 14000 طفل وتعداد فعلي وصل إلى 14446 طفلا.

2.2.8- المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين حركيا، وتستقبل هذه المراكز الأطفال والمراهقين ذوي عجز حركي يحد من استقلاليتهم، مما يتطلب اللجوء إلى تقنيات ووسائل خاصة لضمان التأهيل الحركي و/أو إعادة التأهيل الوظيفي وإعادة التأهيل النطقي بغرض تمكينهم من الاندماج المدرسي والمهني.

وقد بلغ عدد المراكز النفسية التربوية للأطفال ذوي إعاقة حركية بـ 07 مراكز سنة 2013 بقدرة استيعاب نظري تقدر بـ 560 طفلا وتعداد فعلي وصل إلى 359 طفلا.

3.2.8- مدارس الأطفال المعوقين سمعيا، وتتولى هذه المدارس منح هذه الفئة من الأطفال التربية التحضيرية والتعليم الابتدائي والمتوسط، حيث تطبق بها البرامج التعليمية

المعتمدة لدى وزارة التربية الوطنية بمساعدة وسائل وتقنيات خاصة لطبيعة الإعاقة السمعية، وتحضر التلاميذ المنتمين إليها للامتحانات الرسمية الوطنية.

وقد بلغ عدد هذه المدارس 46 مدرسة في السنة الدراسية 2015/2014 بقدرة استيعاب تقدر بـ 4300 مقعدا بيداغوجيا وبتعداد فعلي بلغ 3720 طفلا.

4.2.8- مدارس الأطفال المعوقين بصريا، وتتولى بدورها منح هذه الفئة من الأطفال التربية التحضيرية والتعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، وتطبق بها البرامج التعليمية المعتمدة لدى وزارة التربية الوطنية، مع الإشارة إلى أن المقررات الدراسية مكتوبة بتقنية "البرايل"، وأن الكتب المدرسية مطبوعة أيضا بتقنية "البرايل". وتحضر التلاميذ المنتمين إليها كذلك للامتحانات الرسمية الوطنية.

وبلغ عدد هذه المدارس 22 مدرسة في السنة الدراسية 2015/2014 بقدرة استيعاب تقدر بـ 2200 مقعدا بيداغوجيا وتعداد فعلي بلغ 1025 طفلا.

5.2.8- مراكز الأطفال المصابين بالقصور التنفسي، وهي مراكز تستقبل الأطفال والمراهقين في سن التمدرس لمتابعة تمدرس عادي مدعوم ببرنامج نفسي بيداغوجي وطبي. وقد بلغ عدد هذه المراكز 07 مراكز بقدرة استيعاب نظرية تصل إلى 740 مقعدا بيداغوجيا وبتعداد فعلي وصل إلى 131 طفلا في السنة الدراسية 2015/2014.

ويحوصل الجدول التالي تطور أعداد مؤسسات التربية والتعليم المتخصصين:

تسمية المؤسسات أو المراكز	عدد المؤسسات				عدد الأطفال في 2013	عدد الأطفال في 2015
	1999	2005	2010	2013		
المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين ذهنيا	**64**	**76**	**104**	**136**	**12951**	**14646**
المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال المعوقين حركيا	**3**	**4**	**6**	**7**	**320**	**359**
مدارس الأطفال المعوقين سمعيا	**29**	**33**	**42**	**43**	**4020**	**3720**
مدارس الأطفال المعوقين بصريا	**17**	**19**	**24**	**24**	**1385**	**1025**
مراكز الأطفال المصابين بالقصور التنفسي	**5**	**6**	**6**	**7**	**160**	**131**
المجموع	**118**	**138**	**182**	**217**	**18836**	**19881**

3.8- التكفل بالأطفال ذوي إعاقة في الوسط المدرسي العادي للتربية الوطنية:

بالموازاة مع تكفل الأطفال ذوي إعاقة في الوسط المتخصص، وفي إطار مقاربة إدماجية وتربية جامعة، يتم التكفل ببعض فئات الأطفال المعوقين في الوسط المدرسي العادي من خلال:

1.3.8- الأقسام المدمجة لضعيفي الحواس: وهي أقسام مفتوحة بالمدارس الابتدائية والمتوسطات تستقبل الأطفال المعوقين حسيا (ضعيفي السمع وضعيفي

البصر) بالتنسيق مع قطاع التضامن الوطني، بموجب قرار وزاري مشترك بين القطاعين صدر سنة 1998. وفي سنة 2014 صدر قرار مشترك جديد يتم بموجبه توسيع التكفل ليشمل فئة الأطفال ذوي إعاقة ذهنية خفيفة.

2.3.8- الأقسام المدمجة لذوي الإعاقة الذهنية الخفيفة: حيث تستقبل هذه الأقسام المفتوحة بالمدارس الابتدائية، إلى جانب الأطفال المصابين بإعاقة ذهنية خفيفة، بعض الأطفال المصابين بالتوحد والمصابين باضطرابات اللغة (الدسلسكسيا)، في انتظار وضع نظام متطور للتكفل بهذه الفئات من الأطفال بصفة فعالة في الوسط المدرسي العادي.

3.3.8- الأقسام المدمجة للأطفال حاملي التريزوميا 21: تم فتح أقسام تستقبل هذه الفئة من الأطفال في مدارس ابتدائية بالتنسيق مع جمعيات تنشط في هذا المجال، وبخاصة الجمعية الوطنية للإدماج المدرسي والمهني للمصابين بالتريزوميا. وقد بلغ عدد الأطفال حاملي التريزوميا 21 المستفيدين من الحق في التمدرس 596 طفلا متمدرسا في مدارس تابعة لقطاع التربية الوطنية في إطار مقاربة إدماجية، موزعين على 9 ولايات عبر الوطن.

تطور أعداد الأقسام المدمجة والتلاميذ من 1999 إلى 2014:

السنة الدراسية / نوع الإعاقة	2000/1999		2005/2004		2010/2009		2014/2013	
	أقسام	تلاميذ	أقسام	تلاميذ	أقسام	تلاميذ	أقسام	تلاميذ
ضعيفو السمع	23	158	31	278	41	498	96	413
ضعيفو البصر					13	59	02	06
تريزوميا 21			04	43	16	157	63	490
إعاقة ذهنية خفيفة			02	13	08	79	16	135

إن الإجراءات المتخذة للتكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الوسط المدرسي العادي، بالرغم من النتائج التي حققتها، هي بحاجة إلى إرساء متين، في إطار مقاربة إدماجية فعلية، يقوم على تعزيز التدابير العملية لتسهيل وصول هؤلاء الأطفال إلى المؤسسات التعليمية واستقبالهم، وتدعيم تكوين المربين بصفة عامة في طرق التعامل مع هذه الفئة من الأطفال، وترقية الأساليب التربوية والممارسات البيداغوجية داخل القسم، ضمانا لحقهم في التعلم والنجاح المدرسي.

وخلاصة القول بالنسبة للهدف الثاني، يمكن لنا أن نفتخر بالإنجازات التي تحققت في ضمان تعليم ابتدائي لجميع الأطفال دون تمييز مهما كان نوعه. ويبقى العمل على تحسين المؤشرات المتعلقة بالإعادة وخاصة في نهاية السنة الثانية ابتدائي، وتعميق الدراسة لمعرفة العوامل التي تتسبب فيها. كما ينبغي العمل على تعزيز الأدوات والصيغ التربوية الكفيلة بمساعدة التلاميذ على الدراسة والنجاح مثل المعالجة البيداغوجية والتعليم المكيف للتكفل بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم وترقية التقويم التكويني الذي هو جزء من العملية التعليمية التعلمية.

الهدف الثالث: ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

إن الإصلاح الذي شرعت في تنفيذه وزارة التربية الوطنية منذ الموسم الدراسي 2004/2003 والذي أقره القانون التوجيهي للتربية الوطنية الصادر بتاريخ 23 جانفي 2008 يرمي، ضمن الغايات المحددة للمدرسة، إلى تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة، ومتمسك بعمق بقيم المجتمع الجزائري وباستطاعته فهم العالم الذي يحيط به والتكيف معه والتأثير فيه والتفتح بدون عقدة على العالم الخارجي.

من هذا المنظور، تكفّلت المناهج الجديدة التي تم تطبيقها في إطار الإصلاح الشامل للبيداغوجيا بهذا الجانب، وأدرجت بها أبعاد جديدة تهدف إلى جعل الطفل يكتسب قيما ومهارات حياتية وتصرفات ومواقف سليمة تجاه صحته ومحيطه، وتحضّره بالفعل للاندماج في المجتمع، ومن بينها:

- التربية على حقوق الإنسان
- التربية السكانية، بما فيها قواعد الصحة الإنجابية
- التربية الصحية التي تكسبه القواعد الصحية لحفظ ذاته ومحيطه
- التربية البيئية
- التربية على المواطنة.

إن هذه الأبعاد ترتكز على تعليم قيم الأمة والجمهورية وعلى تعلم سيران الديمقراطية في الحياة الاجتماعية بتنمية الحس المدني والتسامح ومعرفة وفهم الحقوق والواجبات، وتنمية معرفة واحترام حقوق الإنسان والمرأة والطفل، وتنمية معرفة واحترام المؤسسات الوطنية والهيآت الدولية والإقليمية.

كما أن إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال يرمي إلى:

- منح التلاميذ ثقافة علمية وتكنولوجية حقيقية. فالتعليم العلمي والتكنولوجي لا يتوقف عند إيصال معارف ومهارات محددة في مواد علمية وتقنية بل يهدف إلى إكساب التلاميذ الكفاءات التي تسمح لهم بإيجاد الاستعمالات المتنوعة للمعارف العلمية في حياتهم المدرسية والاجتماعية والمهنية، وكذا تنمية الفكر والقيم العلمية التي تنشئ ذهنية جديدة لدى مواطن عالم اليوم.
- تحضير التلاميذ للعيش في عالم تكون فيه كل الأنشطة معنية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويعد التحكم فيها أحد الوسائل الناجعة لتحضير الأجيال الجديدة لمواجهة المستقبل ورفع التحديات الكبرى التي يحملها في طياته. وإن إدراجها منذ السنوات الأولى للمسار الدراسي يرمي إلى تيسير عملية اكتساب المعرفة وتنمية استقلالية المتعلمين في البحث عن المعلومة ومعالجتها لإيجاد الحلول للمشاكل التي تطرح عليهم.

إن هذه الأبعاد الجديدة التي تتكفل بها المناهج التعليمية ليست مواد دراسية قائمة بذاتها بل هي منبثّة بصفة مستعرضة في المواد التعليمية المقررة في كل المستويات التعليمية لمراحل التعليم الثلاث: الابتدائي والمتوسط والثانوي. ويتم تناولها حسب ما تقتضيه الوضعيات التعلمية بالاعتماد على الطرق والمساعي البيداغوجية التي يختارها المدرسون. كما أن هذه الأبعاد يتم التكفل بها في إطار الأنشطة اللاصفية التي تعتبر امتدادا للأنشطة الصفية الرسمية.

الخدمات التربوية للشباب والبالغين:

تمنح الدولة عدة خدمات تربوية للشباب والبالغين من خلال ما يلي:

- التعليم المتوسط الذي يعد امتدادا للتعليم الابتدائي؛
- التعليم ما بعد الإلزامي الذي ينقسم إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي والتعليم المهني؛
- التكوين المهني؛
- التعليم العالي؛
- التعليم والتكوين عن بعد.

1- التعليم العام:

بخصوص التعليم العام، فإن المعطيات المقدمة تخص: أ)- التعليم المتوسط، ب)- التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، ج)- هذين التعليمين مجتمعين طبقا للتصنيف العالمي للتعليم الثانوي.

يشكل **التعليم المتوسط** المرحلة الأخيرة من التعليم الأساسي الإلزامي، وقد وضحت أهدافه في الباب المخصص للهدف الثاني. والتعليم المتوسط إجباري ويدوم أربع (4) سنوات. تتوج نهاية التمدرس في التعليم المتوسط بامتحان يخول الحق في الحصول على شهادة تدعى "شهادة التعليم المتوسط".

يوجه التلاميذ الناجحون في السنة الأخيرة من التعليم المتوسط (الرابعة متوسط) إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي أو إلى التعليم المهني، حسب رغباتهم ووفقا للمقاييس المعتمدة في إجراءات التوجيه. يمكن للتلاميذ غير الناجحين الالتحاق إما بالتكوين المهني وإما بالحياة العملية إذا بلغوا سن السادسة عشرة (16) كاملة.

يشكل **التعليم الثانوي العام والتكنولوجي** المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الأساسي الإلزامي، وهو يرمي، فضلا عن مواصلة تحقيق الأهداف العامة للتعليم الأساسي، إلى تحقيق المهام التالية:

- تعزيز المعارف المكتسبة وتعميقها في مختلف مجالات المواد التعليمية؛
- تطوير طرق وقدرات العمل الفردي والعمل الجماعي وكذا تنمية ملكات التحليل والتلخيص والاستدلال والحكم والتواصل وتحمل المسؤوليات؛

- توفير مسارات دراسية متنوعة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف الشعب، تماشيا مع اختيارات التلاميذ واستعداداتهم؛

- تحضير التلاميذ لمواصلة الدراسة أو التكوين العالي.

ينظم التعليم الثانوي العام والتكنولوجي الذي يدوم ثلاث سنوات في جذوع مشتركة في السنة الأولى وفي شعب بداية من السنة الثانية. وتتوج الدراسة في هذه المرحلة بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي.

إن هاتين المرحلتين التعليميتين (المتوسط والثانوي العام والتكنولوجي) تعتبران في هذه الوثيقة التعليم الثانوي الذي يتوافق مع شريحة العمر 11- 17 سنة.

السنوات الدراسية	أعداد التلاميذ المتمدرسين		
	مرحلة التعليم المتوسط (الثانوي الأدنى)	مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي (الثانوي الأعلى)	مرحلة التعليم الثانوي (المرحلتان مجتمعتان)
2000 -1999	1 895 751	921 959	2 817 710
2005-2004	2 256 232	1 123 123	3 379 355
2011-2010	2 987 860	1 202 171	4 190 031
2014-2013	2 605 540	1 411 234	4 016 774

إن مشاركة الشباب في التعليم الثانوي (المرحلتان مجتمعتان) هي أكثر فأكثر أهمية. فأعداد التلاميذ المسجلين في هذه المرحلة قد تطورت بـ 42.6 % بين سنة 2000 وسنة 2014. ففي سنة 2000، سجل المعدل الخام للتمدرس في هذه المرحلة نسبة 61.8 % ليصل سنة 2014 97.1 %، أي بزيادة 35.3 نقطة. ويوافق هذا المعدل مجموع التلاميذ المسجلين في مرحلة الثانوي (الأدنى والأعلى) بالنسبة لأعداد السكان لشريحة السن المطابقة.

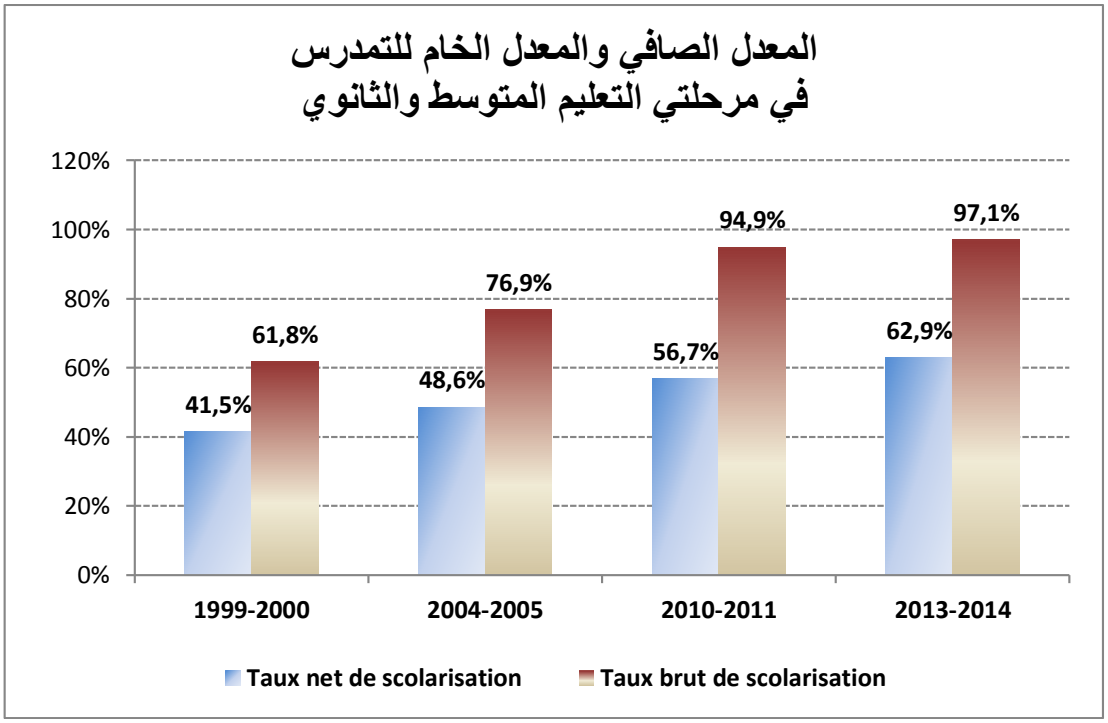

إن المعدل الصافي للتمدرس (التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و17 سنة بالنسبة للسكان من نفس الشريحة العمرية) هو أقل بكثير من المعدل الخام للتمدرس، بالرغم من تسجيل تطور خلال السنوات العشر الأخيرة. فقد تقدم هذا المعدل بـ 21.4 نقطة دون أن يتجاوز نسبة 62.9 % سنة 2014، وهو ما يعني أن هذا المعدل قد تطور بأقل سرعة من المعدل الخام.

ومن جهة أخرى، واعتبارا إلى أن التعليم الثانوي الأدنى هو مرحلة إلزامية إلى غاية سن السادسة عشرة كاملة، فإن أغلبية الشباب متمدرسون في هذه المرحلة التعليمية بالرغم من أن الشريحة العمرية النظرية هي بين 11 و14 سنة. وقد بلغ المعدل الخام للتمدرس 112.5% سنة 2014 وهو يسجل بذلك تطورا واضحا منذ سنة 2000 حين قدر بـ82.7%.

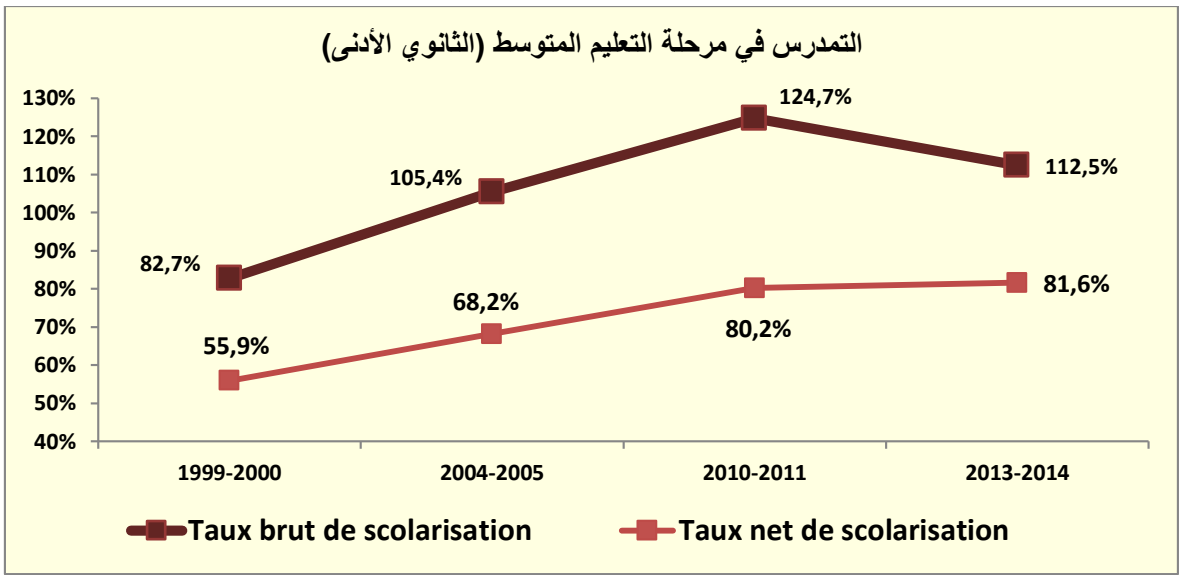

إن مرحلة التعليم الثانوي (الثانوي الأعلى) ليس مرحلة إجبارية بالجزائر، وهذا ما يفسر ضعف معدلات التمدرس التي لا تتجاوز 77.5 % بالنسبة للمعدل الخام و 39.1% بالنسبة للمعدل الصافي. وتوافق هذه المرحلة التعليمية شريحة العمر بين 15 و 17 سنة.

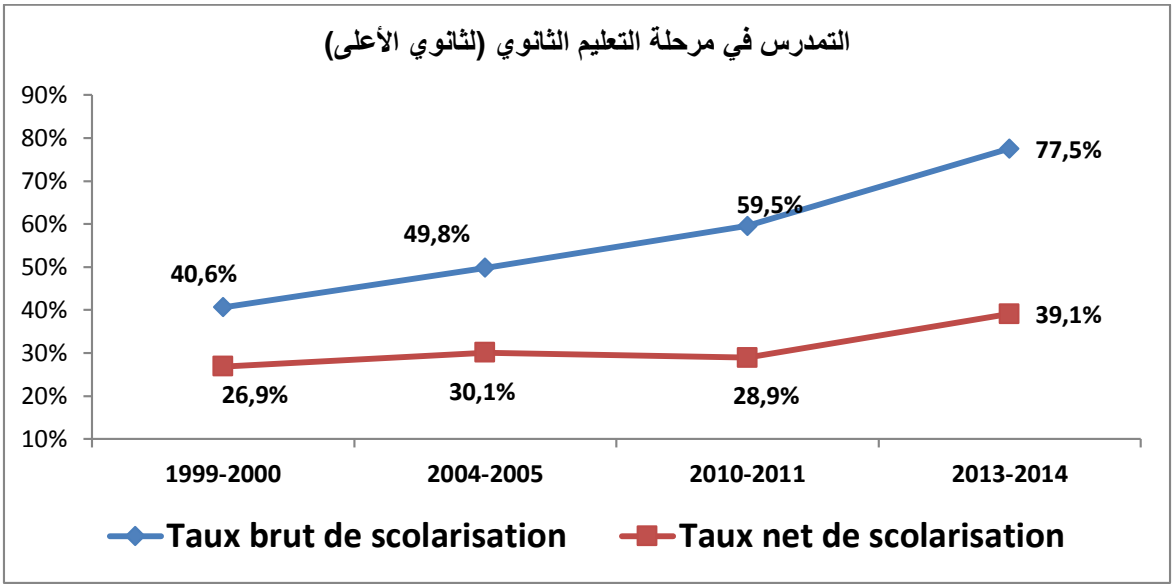

تجدر الإشارة إلى أن الانتقال نحو التعليم الثانوي العام والتكنولوجي يمثل ما يقارب ثلثي أعداد التلاميذ المسجلين في السنة النهاية من مرحلة التعليم المتوسط. وقد عرف معدل الانتقال ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2000.

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
البنات	%48.60	%70.06	%78.41	%68.13
البنون	%40.01	%56.99	%73.59	%58.17
المجموع	%44.28	%63.40	%76.17	%63.42

جدول: معدل الانتقال نحو التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

بالإضافة إلى كل هذه المؤشرات المتعلقة بالتمدرس، فإن المنظومة التربوية الوطنية تسعى إلى توفير تعليم إجباريا لكافة الأطفال لشريحة السن من 06 إلى 16 سنة. يبين الجدول التالي التطور المسجل خلال الفترة المحددة التطور المستمر لبلوغ الدف المنشود، حيث ارتفع معدل التمدرس من 85,80 % سنة 2000 إلى 96,10 % سنة 2013.

نسب تمدرس فئة 06-16 سنة

		1999 2000	2004 2005	2008 2009	2012 2013
نسب تمدرس فئة 06-16 سنة	المجموع	85,80	92,30	94,80	96,10
	البنات	83,30	90,90	94,20	95,70
	الذكور	88,10	93,70	95,40	96,50

2- التعليم والتكوين المهنيين

يشكل التعليم والتكوين المهنيين إحدى مكونات النظام التربوي الوطني، وهو يضطلع بمهمتين أساسيتين:

- ضمان تكوين يد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات سوق العمل وحاجاته من خلال تكوين أولي يوفر يد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات سوق العمل و إحياجاته ، ينظم هذا التكوين عبر النمط الإقامي و عن طريق التمهين؛
- ضمان تكوين العمال وإعادة تحويلهم وتحسين مستواهم ورسكلتهم بواسطة التكوين المستمر.

1.2- التعليم المهني:

أنشئ التعليم المهني في إطار إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين سنة 2002 وجاء ليعزز ويثري الفضاء التربوي الجزائري، وكان من المفروض أن يستقبل من 30% إلى 40% من أعداد تلاميذ السنة الرابعة متوسط المقبولين في مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي.

ويرمي إنشاء التعليم المهني إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- الانتهاء من التوجيه عبر الفشل وتثمين المسلك المهني؛ فقد كان هذا المسلك الفضاء الذي يستقبل التلاميذ الذي هم في وضعية فشل مدرسي (يعتبر التلاميذ وأولياؤهم والمجتمع بصفة عامة أن المسلك المهني مرادف للفشل المدرسي)، وجاء التعليم المهني ليصحح بصفة تدريجية هذه الصورة وتقديمه على أنه مسلك آخر للنجاح؛
- تنويع المسارات التكوينية أمر ضروري لتمكين الجميع من النجاح (نموذج التعليم العام والثانوية التقليدية لم يصبح السبيل الوحيد الممكن)؛
- التقليص التدريجي لأعداد الشباب الذين يغادرون النظام التربوي دون حصولهم على تأهيل أو شهادة؛
- الاستجابة لحاجات الاقتصاد الوطني بجعل هذا المسلك موردا من اليد العاملة المؤهلة حسب المقاييس العالمية؛
- المساهمة في الرفع من مستوى تأهيل المواطنين.

إن إنشاء التعليم المهني يستجيب لمتطلبات العولمة من حيث معايير التأهيل والكفاءة (ضمان تأهيلات مماثلة وكفاءات من نفس المستوى).

السنوات	أعداد المستفيدين من التعليم المهني
2010	1160
2011	1317
2012	598
2013	685

الجدول1: تطور أعداد التلاميذ في التعليم المهني

2.2- التكوين المهني:

تضمن التكوينات في المستويات من 1 إلى 5 (من العامل المتخصص إلى التقني السامي) ضمن الأنماط التكوينية التالية:

- **التكوين الإقامي**: يمثل حاليا قدرة بيداغوجية تقارب 290.000 وقدرة استيعاب للداخلية بـ 560.705 ، عندما يكثر الطلب على التكوين، يلجأ القطاع إلى تعزيز سير الفروع بنظام الفروع المزدوجة بحيث يستعمل التجهيز من طرف فوجين مختلفين من المتدربين وذلك بتكييف توقيت التكوين.

- **التكوين عن طريق التمهين**: يتوجه إلي الشباب بين سن 15 إلى 35 سنة، حسب القانون رقم 14-09 بتاريخ 09/اوت 2014، المعدل و المتمم للقانون 81-07 بتاريخ 21 جوان1981، حيث يتم التداول بين التكوين التطبيقي الذي يجري في الميدان وبين التكوين التقني والتكنولوجي المكمل والذي يجري في مؤسسات التكوين.

- **التكوين في الدروس المسائية**: حيث تم اتخاذ تدابير لجعل قدرات التكوين أكثر مردودية من خلال تنظيم دروس مسائية لضمان تكوين مؤهل أو تكوين متوج بشهادة. ويخلص تحليل الهيكلة الحالية للطلب على التكوين إلى أنه، بصرف النظر عن عمال المؤسسات العمومية والخاصة، فإن طالبي ها النمط من التكوين رجالا ونساء هم ممن يحملون مشاريع مهنية مرتبطة لها علاقة مباشرة مع مختلف أنظمة الإدماج المهني.

- **التكوين عن بعد**: إن الفرص المعروضة لنمط التكوين عن بعد، بفعل المرونة التي يتميز بها، من المفروض أن تلقى إقبالا معتبرا لدى الشباب الذين غادروا النظام التربوي والباحثين عن فرص التكوين. غير أنه لحد الساعة يعد نمط التكوين الأقل تطورا. ومع ذلك فإن الإجراءات الحالية والرامية إلى تعزيز قدراته من خلال تزويده بأدوات عصرية لتصور سندات التكوين وإنتاجها وتوزيعها من شأنها أن تسمح له في المستقبل القريب من تطوير قدرات التكوين لديه.

إن المدونة الوطنية للشعب المهنية والتخصصات في التكوين المهني – طبعة 2012- هي مهيكلة في 22 شعبة مهنية تغطي الميادين الأساسية للنشاط. وتضم 422 تخصصا، بحيث تم إدراج شعبتين جديدتين مقارنة بمدونة طبعة 2007 هما: الصناعات النفطية- المناجم و المحاجر وكذا تخصصات جديدة متعلقة سيما بمجال الطاقات المتجددة، نظافة،أمن و بيئة، الغابات.

ويبرز تطور المعدل الخام للتمدرس ارتفاعا طفيفا بين سنة 2000 وسنة 2013، حيث انتقل من نسبة 2.41% إلى نسبة 3.37 %. أما المشاركة في التكوين عن طريق التمهين فقد عرف تطورا أكثر أهمية مقارنة مع التكوين الإقامي أو التكوين عن بعد أو التكوين في الدروس المسائية.

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2013-2012
التكوين الإقامي (16 سنة وأكثر)	1,34	1,71	1,40	1,37
التكوين بواسطة التمهين (15 إلى 35 سنة)	0,94	1,52	1,67	1,65
الدروس المسائية	0,12	0,18	0,17	0,18
التكوين عن بعد	0,004	0,04	0,17	0,17
المجموع	2,41	3,45	3,41	3,37

الجدول2: نسبة المتدربين في التكوين المهني بالنسبة لشريحة السكان المعنية.

تطور أعداد المتربصين

تظهر الإحصائيات أن العدد الإجمالي للمتربصين قد ارتفع بـ 225827 بين سنتي 2000 و 2013.

السنوات	2000	2005	2011	2013
أعداد المتربصين	303564	467453	512355	529391

وقصد تسهيل الاستفادة من التكوين لجميع الفئات الاجتماعية، خاصة الشباب المنحدرين من الأوساط المحرومة، وضعت الدولة عددا من أنظمة التكوين ترمي إلى ضمان إدماج اجتماعي ومهني من خلال:

- التكفل بالشباب دون المستوى المدرسي المطلوب للاستفادة من تكوين مهني بمنحهم معارف أولية تسمح لهم بإدماجهم في مختلف التخصصات. لذلك تم تخصيص 89 تخصصا مهنيا لهؤلاء الشباب من بين 422 تخصصا معروضا في مدونة التخصصات. ومنذ سنة 2000 فإن حوالي 30000 شاب يلتحقون بمراكز التكوين المهني كل سنة وأن حوالي 40000 بنت قد تم تكوينها. وفي سنة 2011 بلغ عدد المتدربين 20970 متدربا.
- **نظام محو الأمية- التأهيل:** يتوجه هذا النظام إلى أولئك الشباب والشابات الذين واللائي لم يتمدرسوا إطلاقا. ويرمي هذا النظام إلى محاربة تهميش الفئات الهشة وتقليص الفقر في المناطق المعزولة. إن هذا النظام هو مسار يجمع بين محو الأمية واكتساب المهارات لتعلم مهنة في مؤسسة للتكوين المهني. وقد تم إحصاء 5375 متكونا سنة 2013.

- **نظام التكوين عن طريق المعابر**، وهو عبارة عن تكوين يرمي إلى تمكين حاملي شهادة تكوين مهني في تخصص معين من العبور إلى المستوى الأعلى منه مباشرة في نفس التخصص أو في نفس عائلة المهن. يشتمل التكوين على 242 معبرا موزعين على 20 شعبة مهنية. انطلق فيها بداية من سنة 2010 : 27 برنامجا معبرا و22 برنامجا في سنة 2011. وقد تم تسجيل 10877 متدربا بين سنتي 2010 و 2014 في إطار هذا النظام التكويني.

متخرجو التعليم والتكوين المهنيين بشهادة:

نلاحظ استقرارا في نسب متخرجي التعليم والتكوين المهنيين بشهادة. ولم تتعد هذه النسب 40 % منذ سنة 2010.

السنوات	الإناث	الذكور	المجموع
2010	36.49	63.54	40.10
2011	35.72	64.28	37.55
2012	35.11	64.89	40.56

3- التعليم والتكوين عن بعد:

يتوجه هذا النوع من التكوين إلى كل المتعلمين المهتمين بمواصلة دراستهم وتكوينهم عن بعد، باختلاف مستوياتهم وأعمارهم ووضعياتهم، وهم:

- الأشخاص المرغمون على ترك الدراسة لأسباب مختلفة؛
- الأشخاص في حالة نشاط مهني ويرغبون في ترقية أو المشاركة في امتحان مهني يشترط مستوى تعليميا معينا؛
- الأشخاص الراغبون في تحسين مستواهم التعليمي أو التميز في مادة أو مجموعة من مواد معينة؛
- الأشخاص النزلاء في مؤسسات إعادة التربية.

لقد أنشئ مركز وطني للتعليم المعمم عن طريق المراسلة والإذاعة والتلفزيون بموجب الأمر رقم 69-37 المؤرخ في 22ماي 1969. وقد تمثلت مهمة هذا المركز في ما يلي:

- منح تعليم بالمراسلة أو بالتقنيات السمعية البصرية؛
- تنظيم دروس في اللغة العربية؛
- تنظيم أي تعليم مكمل أو خاص في إطار الترقية الاجتماعية والمهنية؛
- التكفل بالأشخاص المسجونين في مجال التعليم والتكوين عن بعد.

لقد سجلت مشاركة المركز الوطني للتعليم المعمم في مجال التعليم والتكوين بالمراسلة تطورا متزايدا سنة بعد سنة في أعداد المسجلين، حيث ارتفع عدد المسجلين من 2554 سنة 1971/1970 إلى 76862 مسجلا سنة 2000/1999. وفي سنة 2000 تحولت تسمية المركز إلى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد بموجب مرسوم تنفيذي مؤرخ في 24 سبتمبر 2001، ويعتبر تحولا نوعيا في مهام هذا الديوان والتي تتمثل في ما يلي:

- منح تعليم عن بعد بواسطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تنظيم دروس دعم واستدراك لفائدة التلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي؛
- تحديد معايير لمضامين برامج التعليم عن بعد؛
- وضع الكيفيات العملية لتقييم ومراقبة معارف المتعلمين؛
- إقامة علاقات تبادل وتعاون مع الهيآت التي لها نفس الوظيفة.

يمنح الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد تعليما عاما (مرحلة التعليم المتوسط ومرحلة التعليم الثانوي)، وتكوينا للمعلمين وتكوينا مهنيا في المحاسبة. ولأهم إنجازات التعليم عن بعد إلى غاية 2014 هي:

- إنشاء 6 مواقع إلكترونية لخدمة جمهور المتعلمين؛
- إنشاء أرضي التعليم الإلكتروني لصالح المتعلمين؛
- إنشاء نظام التعليم بالوصاية لصالح تلاميذ أقسام الامتحانات؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمات التعليمية للمتعلمين عن بعد؛
- تدشين عصر المدرسة الإفتراضية بداية من سنة 2012.

وقد عرف عدد المشاركين في التعليم والتكوين عن بعد تطورا معتبرا، خصوصا بعد إنشاء نظام التسجيل عبر الأنترنيت بداية من سنة 2009، حيث ارتفعت الأعداد من 95004 مسجلا سنة 2002/2001 إلى 454000 مسجلا سنة 2014/2013.

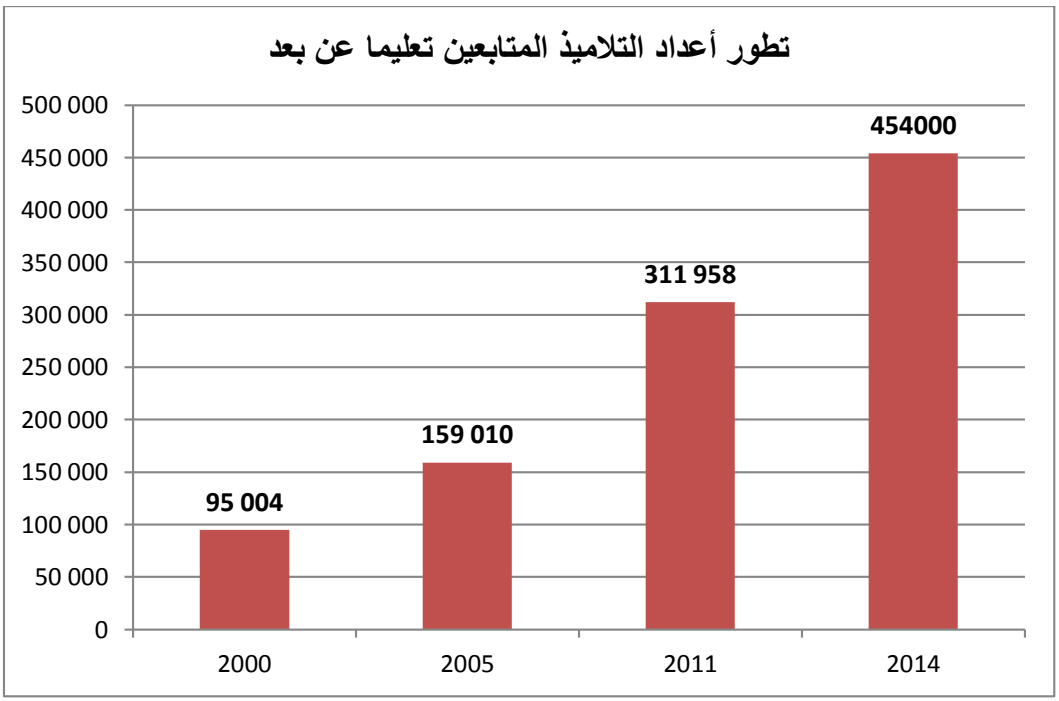

4- التعليم العالي:

في مجال التكوين العالي، يضمن قطاع التعليم العالي تكوينا عاليا في التدرج الذي يقبل فيه فقط المتحصلون على شهادة البكالوريا التي تتوج الدارسة في مرحلة التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معادلة لها. ويقدر العمر النظري للدخول إلى مؤسسات التعليم العالي بـ 18 سنة.

يتولى التعليم العالي فضلا عن ذلك ضمان التكوين ما بعد التدرج. ويتم الدخول إلى السنة الأولى ما بعد التدرج لنيل شهادة الماجستير (العمر النظري بداية من 22 سنة) ولتحضير شهادة الدراسات الطبية المتخصصة (العمر النظري بداية من 24 سنة) عن طريق مسابقات وطنية. ويؤدي التكوين الثاني في ما بعد التدرج إلى تكوين الأساتذة الباحثين ذوي نوعية عالية. ويكون العمر النظري للتسجيل في هذا التكوين الثاني 27 سنة للطلبة الحاصلين على شهادة التكوين في ما بعد التدرج الأول و25 سنة للحاصلين على شهادة ماستير في إطار نظام ليسانس- ماستير- دكتوراه.

في هذا الإطار، فإن تقديم المعطيات المتعلقة بأعداد الطلبة يعتمد على سلسلة من المعايير المرتبطة بالوحدات القاعدية. وتعود هذه الأخيرة أساسا إلى المراحل التكوينية (شهادة الليسانس، شهادة مهندس، شهادة الماجستير، إلخ...) مثلما توضحه الجداول الموالية.

تطور أعداد الطلبة في مستوى التدرج وفي مستوى ما بعد التدرج:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2013-2012
طلبة التدرج	407995	721 833	1 077 945	1 124 434
من بينهم إناث	208 523	415 242	641 530	680 953
طلبة ما بعد التدرج	20 846	33 630	60 617	67 671
من بينهم إناث	7 625	14 670	29 129	33890

إن تحليل هذه المعطيات يبرز الملاحظات التالية:

على مستوى أعداد الطلبة في التدرج:

إن تزايد الأعداد خلال الفترة من 1999-2000 و 2012-2013 قد حقق معدلا يقارب 176%. فعدد الطلبة المقدر بـ 407995 في 1999-2000 قد ارتفع إلى 721833 سنة 2004-2005 ليصل إلى 1124434 في السنة الجامعية 2012-2013.

وخلال نفس الفترة، باشر قطاع التعليم العالي في إصلاح التعليم العالي بإدخال نظام "ليسانس- ماستير- دكتوراه" بداية من السنة الجامعية 2004-2005 في عشر مؤسسات جامعية نموذجية مع 7101 طالب. ويخص هذا النظام في 2012-2013 والذي تم

تعميمه على أغلب المؤسسات الجامعية 917093 طالبا يمثلون ما نسبته 81 % من مجموع المسجلين (1124434)، من بينهم 137662 طالبا في الماستير.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن حصة أعداد الإناث هي في تزايد مستمر، حيث انتقلت من **51.1%** في السنة الجامعية 1999-2000 إلى **57.5%** في 2004-2005 لتصل إلى **60.6 %** في السنة الجامعية 2012-2013.

على مستوى أعداد الطلبة في ما بعد التدرج:

لقد عرفت مرحلة ما بعد التدرج هي الأخرى خلال نفس الفترة نموا معتبرا في أعداد الطلبة، ويعزى ذلك إلى الجهود المبذولة لتنمية التكوين وتطويره. وهكذا فإن أعداد الطلبة في هذه المرحلة قد تضاعفت وانتقلت من 20846 طالبا في السنة الجامعية 1999-2000 لترتفع إلى 33630 طالبا في السنة الجامعية 2004-2005 وتصل في السنة الجامعية 2012-2013 إلى 67671 طالبا، وهو ما يعكس المجهود الهام في مجال التكوين والبحث.

وقد عرفت أعداد الطلبة في التكوين الثاني في ما بعد التدرج وخاصة في نظام "ليسانس- ماستير- دكتوراه" ، تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 273 مسجلا في السنة الجامعية 2009-2010 و 1855 في السنة الجامعية 2010-2011 ليصل إلى 6996 مسجلا في سنة 2013-2014، وهو ما يمثل 10.3 من مجموع المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج.

بخصوص الجنس، فإن أعداد الإناث المسجلات سنة 2009-2010 يمثل 36.6 **%** و 43.6 **%** سنة 2004-2005 ووصل إلى **50.1%** في السنة الجامعية 2013-2014.

لقد تضاعفت المعدلات الخام للتمدرس في التعليم العالي بين 2000 و 2013، حيث انتقلت من **3%** إلى **6%**. والتمدرس هو أهم وأكبر في مرحلة التدرج، حيث يقدر المعدل بـ **17.29%** من السكان البالغين من العمر بين 18 و26 سنة. وقد عرف هذا المعدل تطورا معتبرا بعد أن كان **7.22%** في 1999-2000.

المعدل الخام للتمدرس في التعليم العالي:

	2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
طلبة التدرج (18-25 سنة)	7,22	11,09	16,17	17,29

5- التربية المستمرة والتكوين المتواصل

يعد التكوين المستمر والتكوين المهني والتكوين بمؤسسة العمل معابر لاكتساب الكفاءات الناقصة لدى البالغين. وتجدر الإشارة إلى الصعوبات التي واجهناها في جمع مجمل المعطيات المتعلقة بالتكوين المستمر في جميع مؤسسات الوطن التي تمنح هذا النوع من التكوين. وتخص المعطيات المقدمة في هذا الباب بعض القطاعات فقط.

إن النسبة المئوية من السكان بين 15 و60 سنة الذين يستفيدون من تربية مستمرة أو تكوين متواصل تقدر بـ 5.6%، بينما النسبة المئوية من السكان بين 15 و40 سنة المشاركون في هذا النوع من التكوين تكون أعلى بحيث تقدر بـ 7.93 %.

	2000-1999		2005-2004		2011-2010		2014-2013	
	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع	إناث	مجموع
% للسكان 15-60 سنة	0,61	0,98	2,44	2,03	8,11	5,84	6,56	5,60
% للسكان 15-40 سنة	0,79	1,27	3,22	2,68	11,21	8,05	9,33	7,93

تجدر الإشارة إلى أن التكوين المهني بمؤسسة العمل هو في تزايد مستمر. فالتدريبات المنظمة في إطار الشراكة تأتي استجابة للحاجات التي يعبر عنها الشركاء وزبائن التكوين المهني. ونحصي كل سنة ما يقارب 30000 إلى 40000 عامل يستفيدون من تكوين على الطلب في تخصصات متنوعة.

الهدف الرابع: تحقيق تحسين بنسبة 50 % من مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

تعد الأمية من أخطر الآفات الاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية. وقد ورثت الجزائر هذه الآفة من عهد الاستعمار، إذ تشير الإحصائيات إلى أن معدل الأمية لدى السكان قبل الفترة الاستعمارية لا يتعدى 14 % من السكان. بينما تشير البيانات الرسمية للإحصاءات الوطنية للسكان والسكن (الديوان الوطني للإحصائيات) إلى أن نسبة الأمية كانت 85٪ غداة الاستقلال عام 1962. وقد بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودا معتبرة لمكافحة هذه الظاهرة بحيث انخفضت إلى 31,66 % في 1998، وقد تراجعت هذه النسبة تدريجيا لتصل سنة 2008 إلى22.3%. وتمس الأمية بصفة خاصة الوسط النسوي، الفئة العمرية الأكثر من 60 سنة والمناطق الريفية.

1- الأمية حسب الإحصاءات الوطنية :

الإحصاء الوطني للسكان و المساكن	السكان من 10 سنوات فما فوق	الأميين	النسبة
1966	**7961686**	**5885349**	**% 74.60**
1977	**12439300**	**6134809**	**% 61.50**
1987	**15504286**	**6763163**	**% 43.60**
1998	**22346694**	**7074827**	**% 31.66**
2008	**27786524**	**6184906**	**% 22,3**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

إن النتائج الإيجابية المحققة في هذا المجال ترجع أساسا للأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذا الموضوع عبر البرامج المسطرة والإمكانيات البشرية والمادية المسخرة لإنجاح سيرورة عمليات محو الأمية عبر التراب الوطني منها : ارتفاع نسبة التمدرس ، انخفاض نسبة التسرب المدرسي وارتفاع أعداد المسجلين في فصول محو الأمية والمتحررين من الأمية.

2- تطور معدلات الأمية:

نلاحظ حسب النتائج المحصل عليها خلال الإحصاءات للسكان والسكن للشريحة العمرية 15 سنة و أكثر 1998/2008 تراجعا ملحوظا في نسبة الأمية من 36,34% في 1998إلى 24,78%في 2008 يقدر هذا التراجع بـ 12 نقطة. وبالنسبة للشريحة العمرية 15 سنة إلى 24 سنة هناك تراجع ملحوظ في نسبة الأمية من 13,43% في 1998 إلى 06,21% في 2008 بأكثر من 7نقاط. واستمرت في الانخفاض بحوالي 03 نقاط حيث قدرت بـ : 3.52 % سنة 2014.

تطور معدلات الأمية في الجزائر في الشريحة العمرية 15 – 24:

السنة	الإحصاءات الوطنية		تقديرات الديوان الوطني لمحو الأمية
	1998	2008	2014
عدد الاميين	861211	460028	260989
النسبة	%13,43	6,21 %	% 3,52

حسب تقديرات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار فإن نسبة الأمية للشريحة العمرية 15 – 24 سنة في انخفاض مستمر حيث قدرت بـ **03,52 % في سنة 2014 .**

تطور معدلات الأمية في الجزائر في الشريحة العمرية 15 فأكثر:

السنة	الإحصاءات الوطنية		تقديرات الديوان الوطني لمحو الأمية
	1998	2008	2014
عدد الاميين	6751886	6071730	4131901
النسبة	%36,34	%24,78	% 16,86

حسب تقديرات الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار فإن نسبة الأمية للشريحة العمرية 15 سنة فأكثر في انخفاض مستمر حيث قدرت بـ 16,86 % في سنة 2014 .

3- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية 2007- 2016

لقد تم اعتماد إستراتيجية وطنية لمحو الأمية سنة 2007 ترمي إلى القضاء كليا على هذه الآفة بحلول عام 2016.

أ- الأهداف:

- تقليص نسبة الأمية ب 50% مع آفاق 2012.
- استئصال آفة الأمية مع نهاية 2016 .
- تحميل مسؤولية مكافحة الأمية على كل القطاعات المعنية في الدولة وعلى المجتمع المدني؛
- إعطاء الأولوية في محو الأمية للشريحة العمرية بين 15 و49 سنة باعتبارها الشريحة المعنية من الإدماج الاجتماعي والمهني؛
- إيلاء عناية خاصة للنساء في المناطق المحرومة والمعزولة وللفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين.

ب- تنظيم نشاطات محو الأمية :

إن المدة الكاملة لبرنامج محو الأمية هي 18 شهرا، موزعة على سنتين دراسيتين. ويقسم محتوى التعليم على ثلاثة مستويات :

- المستوى الأول : : مدته 9 أشهر يمتد من شهر أكتوبر إلى جوان؛
- المستوى الثاني : مدته 04 أشهر يمتد من شهر أكتوبر إلى جانفي؛
- المستوى الثالث : مدته 05 أشهر يمتد من شهر فيفري إلى جوان.

الحجم الساعي الأسبوعي للتعليم حدد بـ :09 ساعات للمستوى الأول، و12 ساعة لكل من المستوى الثاني والثالث، بما يمثل حجم ساعي عام قدره 756 ساعة لمسار محو الأمية.

4- محتويات برامج محو الأمية

تتمحور المحتويات على :

- تعلم آليات القراءة والاتصال الشفوي والكتابي، وكذا اكتساب القواعد الأساسية بغرض الاستعمال السليم للغة.
- تعلم مبادئ الحساب وتطبيقاته ذات الأهمية العملية.
- تشكيلة واسعة من المعارف العامة المرتبطة بتكوين المواطن.

5- تأطير فصول محو الأمية

يؤطر أقسام محو الأمية أعوان متعاقدون يوظفون من بين الأشخاص الذين يثبتون مستوى السنة الثالثة ثانوي، في إطار القرار الوزاري المشترك المؤرخ في06 /05/ 2008 أو في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، ويستفيدون من :

- تكوين أولي مكثف لمدة 15 يوما؛
- فترات دورية للتكوين المستمر مدة كل منها 3 أيام في كل ثلاثي.

6- توزيع الدارسين 15 سنة فما فوق حسب الجنس – السنوات الدراسية من 2007 إلى 2013 :

عدد الدارسين 15 فما فوق			المجموع
الجنس / السنة الدراسية	رجال	نساء	
2008 /2007	88832	443581	532413
2009 /2008	118126	680376	798502
2010 /2009	112056	757083	869139
2011 /2010	112463	796120	908583
2012 /2011	106958	759735	866693
2013/2012	82087	597726	679813
2014/2013	66135	509480	575615

المصدر : الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار

7- توزيع الدارسين حسب الشرائح العمرية – السنوات الدراسية 2007 / 2013

	عدد الدارسين				النسبة المئوية			
السن السنة الدراسية	24 - 15	44 - 25	54 - 45	55 فما فوق	24 - 15	44 - 25	54 - 45	55 فما فوق
2008/2007	57962	220080	128283	126088	10,89	41,34	24,09	23,68
2009/2008	75509	326808	197055	199130	09,00	41,00	25,00	25,00
2010/2009	82258	353467	214333	219290	09,46	40,66	24,67	25,22
2011/2010	91842	385215	224833	210865	10,06	42,20	24,63	23,10
2012/2011	86503	331430	222452	226308	09,89	37,88	25,43	25,87
2013/2012	62219	245862	179168	192564	09,15	36,17	26,36	28,33
2014/2013	43741	205122	143627	183125	7,60	35,64	24,95	31,81

عدد الدارسين 15 سنة فما فوق : المسجلون - المتحررون

السنة الدراسية	عدد الدارسين المسجلين (15 سنة فأكثر)		
	ذكور	إناث	المجموع
08-07	75469	366089	441558
09-08	61931	305731	367662
10-09	63507	434547	498054
11-10	68393	432186	500579
12-11	61139	431409	492548
13-12	49719	327042	376761
14-13	36317	272288	398605
المجموع	2985767		

السنة الدراسية	عدد الدارسين المتحررين (15 سنة فأكثر)		
	ذكور	إناث	المجموع
08-07	13363	77492	90855
09-08	52190	368327	420517
10-09	46698	321678	368376
11-10	44070	364234	408304
12-11	41237	295493	336730
13-12	20939	158524	179463
14-13	16384	119200	135584
المجموع	1939829		

- **بعد مرور ست سنوات من بداية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية تم تحرير 64,97 % من أصل 2985767 مسجل**

عدد الدارسين 15- 24 سنة : المسجلون - المتحررون -

السنة الدراسية	عدد الدارسين المسجلين (من 15 إلى24 سنة)		
	ذكور	إناث	المجموع
08-07	10004	36281	46285
09-08	9293	26244	35537
10-09	7833	38894	46727
11-10	9372	38257	47629
12-11	8926	41009	49935
13-12	5815	29914	35729
14-13	2887	18529	21416
المجموع	283258		

السنة الدراسية	عدد الدارسين المتحررين (من 15 إلى24 سنة)		
	ذكور	إناث	المجموع
08-07	2138	9539	11677
09-08	6332	36019	42351
10-09	6062	29840	35902
11-10	6658	36857	43515
12-11	6021	26890	32911
13-12	3387	17805	21192
14-13	1340	10151	11491
المجموع	199039		

- بعد مرور ست سنوات من بداية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية تم تحرير 70,27 % من أصل 258 283 مسجل

8- عدد الدارسين أقل من 15 سنة :

السنة الدراسية	عدد الدارسين الاقل من 15 سنة
2008/2007	6745
2009/2008	7357
2010/2009	7154
2011/2010	10712
2012/2011	8218
2013/2012	4260
2014/2013	6030

يعود عدم إلتحاق هذه الفئة (أقل من 15 سنة) بالتعليم النظامي لأسباب مختلفة و يتم إدماجهم في أقسام المدارس النظامية.

9- التعاون:

بغرض تحسين نوعية التعليم ومن أجل الحصول على نتائج أفضل في مجال تعليم القراءة، الكتابة والحساب وكذا تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، فإن الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية أقرت توسيع مسؤولية مكافحة الأمية لكل القطاعات المعنية والمجتمع المدني و المنظمات الدولية.

10- التعاون ما بين القطاعات :

تساهم المؤسسات العمومية، في إطار الشراكة، مساهمة واسعة في تطبيق السياسة الوطنية لمحو الأمية المرتبطة بمجال نشاطها، كوزارة العدل الممثلة في الإدارة العامة للسجون التي تعمل على محو أمية نزلائها موزعين حسب السن والجنس. والجدول التالي يبين عدد الدارسين المسجلين في مؤسسات إعادة التربية حسب السنوات الدراسية:

السنة الدراسية	عدد الدارسين
2008/2007	5025
2009/2008	6846
2010/2009	6830
2011/2010	8423
2012/2011	8131
2013/2012	7577
2014/2013	7570

المصدر : الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار

وخلاصة القول، نلاحظ تقدما ملحوظا فيما يخص تحقيق هدف التربية للجميع بخصوص محو الأمية و تعليم الكبار وهذا بتظافر جهود الدولة والمجتمع المدني.

الهدف الخامس: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول سنة 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول سنة 2015، مع التّركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيّد.

تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين في النظام المدرسي الجزائري

ينص القانون التوجيهي للتربية الوطنية المؤرخ في **23** جانفي **2008**، في مواده **10**، **11** و **12** أن الدولة تضمن الحـق في التعليم لكل جزائرية و جزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي، وأن الحق في التعليم يتجسد بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص في ما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي، وأن التعليم إجباري لجميع الفتيات و الفتيان البالغين من العمر ست سنوات إلى ست عشرة سنة كاملة.

على أساس هذه المبادئ الأساسية، تبذل السلطات العمومية مجهودا كبيرا للاستجابة للطلب المتزايد في شأن التربية، والذي تجسد في إنجاز هياكل قاعدية ضرورية بصفة متواصلة، (مدارس ابتدائية، متوسطات و ثانويات) بغية ضمان تمدرس كافة الأطفال في مختلف المراحل التعليمية، بالإضافة إلى إنجاز هياكل الدعم لاسيما المطاعم المدرسية في المدارس الابتدائية.

هذه الإنجازات المحققة خلال سنوات عديدة، سمحت بتدعيم و تكثيف شبكة المؤسسات المدرسية بغية تحسين الاستجابة لطلب التمدرس وتقليص التسرب المدرسي من خلال تقريب المؤسسة التعليمية من التلميذ لاسيما في مرحلة التعليم الابتدائي.

وتظهر المعطيات الخاصة بتطور التمدرس بالنسبة للسنوات موضوع الدراسة **1999-2000**، **2004-2005**، **2010-2011**، **2013-2014**، أن نسبة تمدرس الأطفال البالغين سن ست سنوات في تطور دائم لبلوغ شمولية تمدرس الفئة المعنية ولاسيما البنت التي أصبحت تستفيد من العناية الاجتماعية بفضل تسهيل الالتحاق بالمدرسة في كافة مناطق الوطن.

بلغ التمدرس نسبة معتبرة تتجاوز **98.49 %**، اعتمادا على تطبيق مبدأ أن السنوات الأولى للتمدرس لها دور أساسي في ضمان حياة مدرسية عادية و دائمة للتلاميذ.

نسب التمدرس

		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
نسب تمدرس فئة 6 سنوات	المجموع	93.24	96.05	98.16	98.49
	البنات	91.51	94.69	97.91	98.92
	الذكور	94,91	97,35	98.4	98.04
نسب تمدرس فئة 06-15 سنة	المجموع	88.55	93.85	95.54	92.93
	البنات	85.78	92.35	94.72	91.59
	الذكور	91,21	95,30	96.33	94.20
نسب تمدرس فئة 16-19 سنة	المجموع	33.13	38.66	38.24	43.71
	البنات	35.45	42.45	45.12	52.35
	الذكور	30.91	35.01	31.61	35.45

لقد انتقلت نسبة تمدرس فئة ست سنوات المتمدرسين في التعليم الابتدائي التي تخص البنت من **91.51 %** في **2000-1999**، إلى **98.92 %** في **2014-2013**، مع بلوغ مؤشر تكافؤ الجنسين يقدر بـ **0.91**.

بالإضافة إلى هذا، تمت مرافقة عملية التمدرس بجملة من الإجراءات لتدعيم كافة التلاميذ في مؤسساتهم التعليمية, هذه المجهودات تم ترجمتها في رفع نسبة تمدرس تلاميذ الطور الابتدائي لتحقيق نسبة **99.34 %** في **2014-2013** مع نسبة **98.78 %** تخص البنات اللواتي تتراوح أعمارهن من **06 إلى 10** سنوات.

ويبرز معدل التمدرس المسجل بصفة واضحة تطورا عند فئة البنات اللواتي تتراوح أعمارهن من **11 إلى 14** سنة المتواجدة في الطور المتوسط، حيث ارتفعت النسبة من **56.90 %** في **2000-1999**، إلى **81.62 %** في **2014-2013**، مقابل **55.02 %** و **83.57 %** على التوالي عند الذكور.

وفي التعليم الثانوي الذي يغطي فئة التلاميذ الذين يتراوح سنهم من **15-17** سنة، انتقلت نسبة تمدرس البنات من **30.87 %** في **2000-1999**، إلى **50.95 %** في **2013-2014**، مقابل **26.85 %** و **32.20 %** عند الذكور، يرجع فضل هذا التطور الإجمالي إلى النجاح المدرسي المتواصل عند البنات في السنوات الأخيرة.

مؤشر التكافؤ بين الجنسين

	1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
مرحلة التعليم الابتدائي	0,88	0,89	0.90	0.91
مرحلة التعليم المتوسط	0,92	0,96	0.96	0.90
مرحلة التعليم الثانوي	1,27	1,37	1.36	1.39

تقلصت بصفة ملموسة أفضلية مؤشر التكافؤ بين الجنسين المسجلة لعدة سنوات لصالح الذكور في الطور الابتدائي، و أصبحت أكثر تكافؤا في الطور المتوسط، بينما رجحت النسبة بصفة معتبرة لفائدة البنات في الطور الثانوي بفضل النجاح المتواصل للبنات.

نسب التخلي

		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
التعليم الابتدائي	المجموع	2,56	2,00	1,49	1,38
	البنات	2,24	1,68	1,37	1,16
	الذكور	2,84	2,29	1,59	1,59
التعليم المتوسط	المجموع	14,08	13,10	8,84	9,60
	البنات	11,47	10,38	6,40	7,10
	الذكور	16,42	15,69	11,15	11,86
التعليم الثانوي	المجموع	23,39	16,14	11,66	13,72
	البنات	20,94	14,99	9,14	11,01
	الذكور	26,37	17,71	15,17	17,40

إن الإجراءات المتخذة لإبقاء التلاميذ في المؤسسات التربوية مكنت من تقليص نسب التخلي المدرسي إلى أقصى حد في التعليم الابتدائي حيث أصبحت لا تتجاوز **1.49 %.**
نسبة تقليص التخلي المسجلة خلال الفترة أكبر في الطور المتوسط لاسيما عند البنات، حيث أنها انخفضت من **11.47 %** في **1999-2000**، إلى **7.21 %** في **2013-2014**، مقابل **16.42 %** و **11.86 %** عند الذكور. فيما تراجعت النسب الملاحظة في التعليم الثانوي من **16.35 %** في **1999-2000**، إلى **23.81 %** في **2013-2014** لدى البنات، مقابل **21.87 %** و **27.10 %** عند الذكور بسب التراجع المسجل في نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية.

وبلغت نسبة البقاء في المدرسة عند البنات **94.0 %** و **75.2 %** في كل من الطور الابتدائي و المتوسط. ويرجع فضل هذه النسبة المرتفعة للبقاء إلى مستوى المرور وانتقال التلاميذ من طور تعليمي إلى آخر.

نسب الانتقال بين الاطوار التعليمية

		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
التعليم الابتدائي	المجموع	66.27	76.34	92.15	95.14
	البنات	71.35	79.48	92.62	95.86
	الذكور	62.02	73.56	91.73	94.48
التعليم المتوسط	المجموع	44.28	63.4	76.17	63.42
	البنات	48.6	70.06	78.41	68.13
	الذكور	40.01	56.99	73.59	58.17

سجلت النتائج المدرسية في الامتحانات المدرسية لنهاية السنة ارتفاعا ملموسا خلال الفترة المذكورة رغم التراجع الطفيف خلال السنة الأخيرة كما هو مبين في الجدول التالي:

نسبة النجاح في شهادة البكالوريا

		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
التعليم الثانوي	المجموع	**24.98**	**32.62**	**60.06**	**44,87**
	البنات	**24.24**	**31.51**	**63.26**	**67,61**
	الذكور	**25.99**	**34.36**	**55.10**	**32,39**

تبين كل هذه المؤشرات عموما أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطوير المنظومة المدرسية، تشمل كافة الأطفال المقبلين على التمدرس دون أي تمييز مهما كانت طبيعته، هذه الوضعية الايجابية هي نقطة قوة بالنسبة لمستقبل منظومة التعليم لتتجاوز مختلف الصعوبات الجديدة و تدعيم المستوى النوعي المحقق من طرف المنظومة التربوية.

المجهود التربوي مدعم أيضا من جهة أخرى بالإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية للفترة **2007-2016**، حيث أنها مكنت من تسجيل أكثر من ثلاثة ملايين من المتعلمين. ففي سنة **2011**، تم تسجيل **1 162 000** متعلم مسجل من بينهم **80.0 %** نساء.

قطاع التعليم والتكوين المهنيين

يسعى قطاع التعليم و التكوين المهنيين إلى تجسيد هدفين رئيسيين يتمثلان في ضمان تكوين اليد عاملة بمؤهلات تستجيب لمتطلبات سوق العمل من خلال التكوين الإقامي والتمهين، وأيضا من خلال التكوين المتواصل وإعادة التكوين (الرسكلة) وتحسين المستوى.

نسبة المتكونيين المهنيين من الفئة السكانية المعنية

التعليم والتكوين المهنيين		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
التكوين الاقامي	المجموع	1,34	1,71	1,40	1,37
	النساء	1,42	1,75	1,32	1,27
	الرجال	1,26	1,67	1,48	1,47
التكوين التمهيني	المجموع	0,94	1,52	1,67	1,65
	النساء	0,56	1,01	0,97	1,06
	الرجال	1,31	2,02	2,34	2,23
الدروس المسائية	المجموع	0,12	0,18	0,17	0,18
	النساء	0,10	0,20	0,15	0,16
	الرجال	0,14	0,16	0,19	0,21
التكوين عن بعد	المجموع	0,004	0,039	0,168	0,165
	النساء	0,002	0,016	0,120	0,100
	الرجال	0,006	0,061	0,216	0,227
مجموع التكوين	المجموع	2,41	3,45	3,41	3,37
	النساء	2,09	2,97	2,56	2,58
	الرجال	2,72	3,91	4,23	4,13

الاقامي 16 سنة و أكثر ، التمهين 15-30 سنة

تبين المؤشرات التي يتضمنها هذا الجدول، الإقبال على التعليم و التكوين المهنيين المسجل خلال الفترة المذكورة والنمو المتواصل تجسيدا للأهداف المسطرة.

مؤشر التكافؤ بين الجنسين

التعليم والتكوين المهنيين	1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
التكوين الاقامي	1,10	1,02	0,86	0,84
التكوين التمهيني	0,42	0,49	0,40	0,46
مجموع التكوين	0,75	0,74	0,59	0,60

يبقى مؤشر التكافؤ بين الجنسين مستقرا لصالح الذكور خلال الفترة المعنية، ويرجع هذا الاستقرار أساسا إلى نجاح البنات في مواصلة الدراسة في مختلف أطوار التعليم في قطاع التربية الوطنية والدراسات الجامعية في قطاع التعليم العالي.

قطاع التعليم العالي

لقد تطور عدد الطلاب في التعليم العالي بصفة مستمرة ومستقرة أيضا خلال كل المرحلة مع ترجيح طفيف لفائدة النساء بفضل النجاح المذكور أعلاه.

نسبة الطلاب الجامعيين من الفئة السكانية المعنية

التعليم العالي		1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
المسجلون في التدرج	المجموع	7,22	11,09	16,17	17,29
	النساء	7,48	12,98	19,57	21,3
	الرجال	6,97	9,26	12,88	13,41

التدرج 18-26 سنة و ما بعد التدرج 25-50 سنة

يبقى مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصالح النساء عموما خلال الفترة المعنية، والنسبة المستقرة في المسجلين في الدراسات الجامعية لما بعد التدرج لصالح الرجال قد يبرره الاهتمام المتفاوت بين الجنسين في هذا المستوى من الدراسات.

مؤشر التكافؤ بين الجنسين

التعليم العالي	1999 2000	2004 2005	2010 2011	2013 2014
المسجلون في التدرج	1,05	1,35	1,47	1,54
المسجلون مابعد التدرج	0,58	0,77	0,93	1,00
مجموع الطلاب	1,02	1,32	1,43	1,50

وبصفة عامة فإن مؤشر تكافؤ الفرص هو لصالح الإناث و يعكس هذا المنحى العالمي في هذا المجال بفضل نجاح الإناث في مختلف المستويات التعليمية.

الهدف السادس: تحسين كافة الجوانب النوعية للتّعليم وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقّق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

إن السياسة الوطنية للتربية حسب القانون التوجيهي 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ترمي إلى تعزيز ديمقراطية التعليم التي لا ينبغي أن تنحصر في مفهوم التعميم، بوضع تدابير وإجراءات من شأنها تمكين كل الأطفال الجزائريين من الاستفادة من تعليم إلزامي ومجاني وضمان تكافؤ فرص النجاح في دراستهم مهما كان جنسهم أو أصلهم الاجتماعي أو الجغرافي.

ففضلا عن تحقيق التعليم الشامل، يتعين اليوم إدخال البعد النوعي الذي يسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إيصال كل متعلم إلى أقصى قدراته.

إن نوعية التعليم في مفهوم هذا التقرير منبثق عن المفهوم الذي حدده إطار العمل في منتدى دكار عام 2000 للتربية للجميع. وهو المفهوم الذي يأخذ بعين الاعتبار جملة من الأبعاد المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالفعل التربوي وبتأثيرها على مخرجات النظام التربوي بشكل عام على المستويين الكمي والكيفي، وفي علاقة تفاعلية ومتكاملة فيما بينها وهي:

- إيجاد بيئة تربوية آمنة وصحية وشاملة بموارد متساوية للجميع؛
- تعزيز وضع المعلمين ومعنوياتهم واحترافيتهم؛
- تسخير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع؛
- تشجيع إنجاز برامج تربوية تعزز التفاهم المتبادل والسلم والتسامح وتساعد على تفادي العنف والنزاعات؛
- تشجيع تطوير أنظمة إدارة تربوية مسؤولة تستجيب للاحتياجات وتسمح بمشاركة الجميع.

من هذا المنطلق، فإن تحليل نوعية التعليم وحصر الإنجازات المحققة في هذا المجال يتمحور حول المستويات التالية:

1. مستوى مدخلات التربية وتشمل الجوانب المتعلقة بالمعلمين والتلاميذ والمناهج التعليمية والكتب المدرسية والهياكل المدرسية ومعايير التمدرس؛
2. مستوى السيرورة وتخص الأساليب التربوية وطرق التدريس والزمن الفعلي للتعلم وطرق التقييم وإستراتيجية تسيير القسم والمؤسسة والإشراف التربوي؛
3. مستوى مخرجات النظام التربوي وتتعلق بمهارات القراءة والكتابة والحساب وكفاءات ضرورية للحياة اليومية وكفاءات إبداعية ووجدانية وقيم، واحترام التنوع والتلاحم الاجتماعي وأثرها على التنمية، وفوائد اجتماعية أخرى.

ونظرا لتعدّد الإنجازات التي تدخل في إطار تحسين نوعية التعليم، سوف نوجزها في نقاط سريعة مبوّبة حسب المستويات المذكورة آنفا.

1- مستوى المدخلات:

1.1- المعلمون:

يشكل العنصر البشري في المنظومة التربوية حجر الزاوية، ويضطلع المعلم بالدور الأساسي فيها، بحيث أنّ نوعية التعليم ومستوى التكوين الممنوح بالمدرسة يرتبط ارتباطا وثيقا بكفاءته وبروح المسؤولية لديه وبالخصائص الإنسانية البيداغوجية التي يتمتّع بها.

لذلك وضعت في إطار الإصلاح مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ترقية مهنة المعلّم ورفع مستوى تكوينه وتأهيله. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- إسناد تكوين المعلمين والأساتذة إلى قطاع التعليم العالي
- اشتراط الحصول على البكالوريا للمشاركة في مسابقة الدخول إلى هذا التكوين.
- توسيع مجال التكوين بحيث يشمل استخدام المعلوماتية وإتقان اللغات الأجنبية.
- إنجاز مخطط وطني للتحسين والرفع من مستوى أداء المعلمين مع الأخذ بعين الاعتبار بقدر الإمكان طرق التدخّل وإمكانية تثمين التكوين (مواصلة التكوين في الجامعة ...).

نتيجة لذلك، يتوفر جميع المدرسين في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي على المستوى المطلوب للتعليم.

		2000-1999	2005-2004	2011-2010	2014-2013
الابتدائي	المجموع	87,09	99,99	99,84	99,93
	نساء	90,18	99,99	99,91	99,97
	رجال	84,43	100,00	99,76	99,87
المتوسط	المجموع	99,91	92,87	99,95	99,88
	نساء	99,91	91,21	99,94	99,93
	رجال	99,91	94,73	99,96	99,80
الثانوي	المجموع	92,78	95,98	98,17	98,96
	نساء	95,93	97,94	99,18	99,54
	رجال	90,14	93,96	96,98	98,13

لقد كان التكوين الأولي للمدرسين إلى غاية منتصف التسعينات يتم على مستوى المعاهد التكنولوجية للتربية التي تكوّن في مدة سنة واحدة، بشهادة البكالوريا أو بدونها، معلمي التعليم الأساسي لتأطير تلاميذ التعليم الابتدائي، وفي مدة سنتين، بشهادة البكالوريا أو بدونها، أساتذة التعليم الأساسي لتأطير تلاميذ التعليم المتوسط. أما التكوين الأولي لأساتذة التعليم الثانوي الذي كانت مدته أربع سنوات فتتكفل به المدارس العليا للأساتذة.

وقد شكل تكوين المكونين والمؤطرين البيداغوجيين وتحسين مستواهم محورا هاما في إصلاح المنظومة التربوية، باعتبار أن الرفع من مستوى تأهيل مستخدمي التعليم هو من أهم الرهانات لتحسين نوعية خدمات النظام التربوي.

وتخص العمليات المسجلة في هذا المجال ما يلي:

- تحسين نظام التكوين الأولي للمدرسين لجعله يتماشى مع المقاييس العالمية في هذا المجال؛
- وضع نظام للتكوين أثناء الخدمة موجه خصوصا للمدرسين الممارسين في التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط؛
- إعادة شهادة التبريز لأساتذة التعليم الثانوي.

ومنذ سنة 2003 أصبح التكوين الأولي للمدرسين تكوينا خاصا من مستوى جامعي، تضمنه المدارس العليا للأساتذة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يتم التسجيل في هذه المدارس لحملة البكالوريا والتكوين لمدة :

- ثلاث (3) سنوات بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي؛
- أربع (4) سنوات بالنسبة لأساتذة التعليم المتوسط؛
- خمس (5) سنوات بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي.

كما أن شهادة الليسانس الجامعية هو المستوى الأدنى المطلوب للتدريس في التعليم الابتدائي أو التعليم المتوسط. بينما تشترط شهادة الماستير للتدريس في التعليم الثانوي.

لقد انتقلت نسبة المدرسين الحاملين لشهادة الليسانس في التعليم الابتدائي من 13.4% سنة 2004 إلى 49.88% سنة 2014، أي بزيادة 35.5 نقطة.

وفي مرحلة التعليم المتوسط، عرفت نسبة المدرسين الحاملين لشهادة الليسانس تطورا ملحوظا، إذ انتقلت من 13.9 % سنة 2004 لتصل إلى 58.41 % سنة 2014، أي بزيادة 44.5 نقطة.

جدول تطور نسبة المدرسين الحاملين شهادة الليسانس:

	2005-2004	2011-2010	2014-2013
التعليم الابتدائي	13.4	48.9	49.88
التعليم المتوسط	13.9	44.3	58.41

ويعكس هذا التطور التزام السلطات العمومية بترقية نوعية التعليم وفعالية النظام التربوي من خلال توظيف مدرسين من مستوى جامعي، ومن خلال برنامج التكوين الذي شرعت فيه الحكومة منذ سنة 2005 والذي يهدف إلى منح تأهيل جامعي أو ما يعادله لكل المدرسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط.

ومن جهة أخرى فقد عرف سلك التعليم إعادة اعتبار مهنية واجتماعية من خلال صدور القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية بتاريخ 11 أكتوبر 2008. فقد سمح هذا القانون بتحسين رواتب المعلمين بمختلف أسلاكهم والاستفادة من امتيازات مادية واجتماعية معتبرة.

2.1- إصلاح المناهج:

يعدّ إصلاح المناهج أهم المحاور التي جاء بها إصلاح المنظومة التربوية. ويرتكز على مبادئ أساسية منها:

* إعطاء المتعلم مكانته في سيرورة التعليم والتعلم؛
* تغيير النموذج الحالي المرتكز على تراكم المعرفة الموسوعية إلى نموذج ينمي قدرات المتعلم في التفكير وكفاءاته في الممارسة النقدية؛
* تحضير المتعلم لتنمية متواصلة لمعارفه وتحديثها وتحيينها بتعليمه كيف يتعلم ومنحه الاستقلالية في اختياراته الفكرية والمنهجية.
* الانتقال من منطق التعليم إلى منطق التعلم

وقد شرع في بناء مناهج تعليمية جديدة لكل المستويات التعليمية وفي تطبيقها بداية من الموسم الدراسي 2004/2003 في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط ثم في مرحلة التعليم الثانوي بداية من الموسم الدراسي 2006/2005 ، وهي تترجم هذه المبادئ مع إدخال تجديدات عليها منها أساسا:

* اعتماد مقاربة الكفاءات؛
* جعل التقويم ملازما للتعلم والتركيز على التقويم التكويني؛
* تبني المعالجة البيداغوجية بشكل منظم يستفيد منه التلاميذ الذين يظهرون صعوبات في استيعاب مفاهيم وتعلمات معينة؛
* إدماج تعليم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في شقيه: كمضمون تعلمي وكأداة مساعدة لتعلم المواد الأخرى؛
* إدراج أبعاد جديدة: التربية على حقوق الإنسان، التربية البيئية، التربية السكانية، التربية على المواطنة،...

3.1- توفير الكتب المدرسية والوسائل التعليمية لكل التلاميذ وخاصة للتلاميذ المعوزين باعتماد المجانية للفئات المحرومة.

إن الاحتياجات إلى الكتاب المدرسي في إطار الإصلاح هي مغطاة بنسبة 100 % (كتاب مدرسي لكل تلميذ في كل المواد). والكتاب المدرسي مجاني لجميع تلاميذ أقسام التربية التحضيرية وأقسام السنة الأولى ابتدائي، ومجاني أيضا للتلاميذ المعوزين واليتامى والمعوقين في كل المستويات التعليمية الأخرى، بالإضافة إلى أبناء مستخدمي قطاع التربية الوطنية.

4.1- ظروف التمدرس:

1.4.1- تطور هياكل التعليم الأساسي:

لقد عرفت الهياكل المدرسية تطورا ملحوظا خلال الفترة موضوع الدراسة للاستجابة إلى الطلب المتزايد للتمدرس جراء ارتفاع عدد الأطفال ولتقريب المدرسة من المتعلم من جهة ولتحسين ظروف التمدرس من جهة أخرى، وخاصة ما يتعلق بتقليص حجم الفوج التربوي والتقليص من العمل بنظام الدوامين في مرحلة التعليم الابتدائي.

لقد ارتفعت حظيرة المدارس الابتدائية من 15729 مدرسة عام 2000 إلى 17041 مدرسة سنة 2005 ليصل إلى 17730 مدرسة سنة 2010 ويرتفع عددها إلى 18142 سنة 2014، أي بزيادة 2414 مدرسة ابتدائية جديدة، وهو ما يعني إنجاز ما يزيد عن 13% من المدارس الموجودة. كما ارتفع عدد المتوسطات من 3315 عام 2000 إلى 3844 متوسطة سنة 2005 ليصل إلى 4801 متوسطة سنة 2010 ثم إلى 5172 متوسطة سنة 2014، أي بزيادة 1857 متوسطة جديدة، بنسبة ما يقارب 36% من المتوسطات الموجودة.

جدول تطور هياكل التعليم الأساسي خلال الفترة من 2000 إلى 2014 :

السنة الدراسية	عدد المدارس الابتدائية	عدد المتوسطات
2000/1999	15729	3315
2005/2004	17041	3844
2010/2009	17730	4801
2014/2013	18143	5172

2.4.1- تحسين معدل التأطير (عدد التلاميذ لكل مدرس)

إن الهدف المسطر في إطار مخطط نمو القطاع 2010-2014 لا يتمثل في بلوغ المعايير الدولية وإنما على الأقل تحقيق معدل التأطير المسجل لدى البلدان العربية، وهو 22 تلميذا لكل مدرس في التعليم الابتدائي، 18.5 في التعليم المتوسط و 16.5 في التعليم الثانوي.

وفي مرحلة التعليم الابتدائي، فإن عدد التلاميذ لكل مدرس هو في تحسن مستمر حيث أنه انتقل من 25 في سنة 2005 إلى 24 في سنة 2014. وهذا المؤشر قريب من الهدف المسطر في إطار الإصلاح وهو تحقيق معدل 22 تلميذا لكل مدرس في آفاق 2015.

جدول تطور معدل التأطير من سنة 2005 إلى سنة 2014:

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الابتدائي	25,1	24,2	24,7	22,9	22,8	23,1	23,5	23,5	23.3	24.0
المتوسط	20,8	20,3	21,6	22,3	23,2	22,0	21,0	21,0	19.4	17.9
الثانوي	18,7	18,9	16,5	15,1	14,8	16,8	16,1	15,8	16.7	15.7

وفي مرحلة التعليم المتوسط، نسجل تحسين معدل التأطير بين 2005 و2014، إذ أنه انتقل على التوالي من 20.8 إلى 17.9. وقد عرفت هذه المرحلة مرور دفعة الكوكبتين بين 2008 و2012، وهو ما يفسر ارتفاع النسبة خلال هذه الفترة، وبعدها عادت مرحلة التعليم المتوسط إلى وضعها العادي. وهدف الإصلاح في هذا المجال هو الوصول إلى نسبة 18.5 في مرحلة التعليم المتوسط.

أما في مرحلة التعليم الثانوي، فقد عرفت نسبة التأطير تطورا معتبرا إذ انتقلت من 18.7 في سنة 2005 إلى 15.7 في سنة 2014، مع العلم أن النسبة المحددة في إطار الإصلاح هي 16.5 بالنسبة لهذه المرحلة التعليمية.

3.4.1- تقليص حجم الفوج التربوي في مختلف المراحل وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي.

ويعدّ معدل حجم الفوج التربوي مؤشرا هاما لنوعية التعليم الممنوح.

لقد حدد مخطط نمو القطاع 2010-2014 هدف الوصول إلى حجم الفوج التربوي بـ 25 تلميذا في التعليم الابتدائي و30 تلميذا في مرحلتي التعليم المتوسط والتعليم الثانوي.

ففي التعليم الابتدائي، تحسن حجم الفوج التربوي بشكل ملحوظ منذ سنة 2005، حيث انتقل معدل عدد التلاميذ في الفوج من 30 سنة 2005 إلى 27 سنة 2014.

جدول تطور حجم الفوج التربوي خلال الفترة من 2005 إلى 2014:

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الابتدائي	30	29	29	28	27	27	27	27	27	27
المتوسط	37	36	37	37	38	37	36	34	32	32
الثانوي	36	37	34	30	30	32	32	32	28	31

وفي مرحلة التعليم المتوسط، نلاحظ انخفاضا في حجم الفوج التربوي بين 2005 و2014، حيث انخفض من 37 إلى 32.

ونفس الملاحظة تستقيم لمرحلة التعليم الثانوي، حيث انخفض معدل حجم الفوج التربوي من 36 إلى 31 بين سنة 2005 وسنة 2014.

وعموما، يمكن القول بأن التطور الإيجابي لحجم الفوج التربوي يسمح بالتقرب من الهدف المسطر في إطار الإصلاح وهو تحقيق معدل 25 تلميذا للفوج في الابتدائي و30 تلميذا للفوج في كل من المتوسط والثانوي.

ولئن عرف معدل حجم الفوج التربوي تحسنا ملحوظا على المستوى الوطني.

4.4.1- تحسين معدل الدوام في مرحلة التعليم الابتدائي:

وهو من المؤشرات الهامة في ظروف التمدرس، إذ يعبر عن نسبة استعمال الهياكل المدرسية وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي. وقد عرف هذا المؤشر انخفاضا مستمرا، حيث انخفض من 1.22 عام 2000 ليصل إلى 1.15 سنة 2005 ويستمر في الانخفاض حتى 1.10 سنة 2010، ويعود إلى 1.14 سنة 2014. ويعبر هذا الانخفاض عن تقليص العمل بنظام الدوامين بصفة مستمرة.

السنة الدراسية	معدل الدوام في التعليم الابتدائي
2001/2000	1.22
2005/2004	1.15
2010/2009	1.10
2014/2013	1.14

2- مستوى السيرورة:

ويتعلق الأمر في هذا المستوى بما يلي:

1.2- الدعم المدرسي وخاصة لتلاميذ أقسام الامتحانات (السنة الخامسة ابتدائي والسنة الرابعة متوسط والسنة الثالثة ثانوي)

2.2- إعادة النظر في الوتائر المدرسية حتى تراعي حاجات التلاميذ ومقتضيات تنفيذ الأنشطة البيداغوجية

3.2- اعتماد الأنشطة اللاصفية باعتبارها امتدادا للأنشطة الصفية ومجالا لاستثمار التعلمات

4.2- الإدارة المدرسية:

1.4.2- توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تسيير المؤسسات التعليمية.

2.4.2- العمل بمشروع المؤسسة وبمشروع الخدمة.

5.2- المشاركة في الحياة المدرسية:

- تعزيز مشاركة التلاميذ في تسيير المدرسة من خلال مشاركتهم في مختلف المجالس
- تحسين مساهمة الأولياء وإشراكهم في حياة المدرسة
- تكييف البيئة المدرسية وجعلها أكثر ملاءمة لاستقبال الأطفال الحاملين لإعاقة
- تطوير الرياضة المدرسية
- تعزيز وتطوير برامج التنشيط الثقافي والعلمي والرياضي (النوادي الثقافية والرياضية المدرسية، المجموعات الصوتية، المكتبات المدرسية، المنافسات المدرسية...).

6.2- إجراءات دعم التمدرس:

لقد اتخذ قطاع التربية الوطنية جملة من الإجراءات التي تحفز المتعلمين على الإقبال على التمدرس وتدفع الأولياء وخاصة في المناطق المعزولة والمحرومة إلى إبقاء أبنائهم وبالخصوص بناتهم في مقاعد الدراسة وعدم التخلي عن التعليم على الأقل قبل إنهاء التعليم الأساسي الإلزامي. وتهدف هذه الإجراءات إلى تقليص الفوارق الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص لجميع التلاميذ والحد من نسبة التسرب المدرسي. وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1.6.2- منحة التمدرس:

وهي منحة أقرها فخامة رئيس الجمهورية عام 2000 مبلغها 2000 دج لدعم تمدرس التلاميذ المعوزين واليتامى ليستفيد منها 3 ملايين تلميذ معوز. وفي سنة 2009، تقرر رفع مبلغ المنحة إلى 3000 دج.

2.6.2- مجانية الكتاب المدرسي:

يتم توزيع الكتاب المدرسي مجانا على التلاميذ المعوزين، باعتباره أداة أساسية في عملية التعلم. وبدءا من السنة الدراسية 2007/2006، تم توسيع الاستفادة من مجانية الكتاب ليشمل كل أبناء عمال وموظفي قطاع التربية الوطنية وكل الأطفال المسجلين في السنة الأولى ابتدائي، ليصل عدد المستفيدين من مجانية الكتاب ما يقارب 4 ملايين تلميذ سنويا منذ سنة 2010.

3.6.2- المطاعم المدرسية:

عملت الدولة و الجماعات المحلية على تدعيم المطاعم المدرسية لما لها من أثر على التقليل من التسرب المدرسي خصوصا في الأوساط المحرومة. وقد تعززت شبكة المطاعم المدرسية وارتفع عددها من 4114 سنة 1999 ليصل إلى 13962 سنة 2011 ويرتفع إلى14586 سنة 2014.

كما ارتفع عدد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي من 580500 عام 2000 ليصل إلى ما يقارب 3 ملايين تلميذ سنة 2011. وفي سنة 2014، بلغ عدد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي 3301347 تلميذا في كامل التراب الوطني مع الإشارة إلى أن تلاميذ ولايات الجنوب والهضاب العليا يستفيدون من الإطعام المدرسي بنسبة 100%.

4.6.2- النقل المدرسي

لقد تكفلت الدولة بملف النقل المدرسي وفتحت له بابا في ميزانية وزارة الداخلية والجماعات المحلية سمح بوضع حافلات للنقل المدرسي تحت تصرف البلديات. وقد ارتفعت حظيرة حافلات النقل المدرسي من 1052 حافلة سنة 2000 لتصل إلى 4565 حافلة سنة 2011، و 5594 حافلة سنة 2014. إضافة الى ذلك، تم حث البلديات على اللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع المتعاملين الخواص لضمان النقل المدرسي

5.6.2- الرعاية الصحية المدرسية

لقد عرفت التغطية الصحية اتساعا مع تكثيف وحدات الكشف والمتابعة التي قفز عددها من 1228 وحدة سنة 2008 إلى 1251 وحدة سنة 2011، و 1294 وحدة سنة 2014.

ويقوم بتأطير وحدات الكشف هذه 1487 طبيبا عاما و 1311 جراح أسنان و721 طبيبا نفسانيا و 1868 عونا شبه طبي. ويتعين على هذه الوحدات القيام بزيارات دورية في الأقسام التابعة للمقاطعة الجغرافية، وكذا مسك ملف المتابعة الطبية لفائدة كل تلميذ والإشراف على حملات الوقاية الصحية ونظافة الفم والأسنان والكشف المبكر عن الإعاقات الحسية وكل المسائل المتعلقة بصحة التلاميذ.

3-مستوى مخرجات النظام التربوي

تشكل مخرجات النظام التربوي مؤشرا هاما لنوعية التعليم ونجاعته وفعالية النظام التربوي الداخلية والخارجية. وتتمثل المخرجات المتوفرة لدينا في النجاح في نهاية المراحل التعليمية (التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط والتعليم الثانوي) ونتائج تقييم المكتسبات المدرسية سواء الوطنية أو على المستوى العالمي.

1.3 – نتائج نهاية المراحل التعليمية

1.1.3- نتائج نهاية مرحلة التعليم الابتدائي والانتقال إلى السنة الأولى متوسط:

إن نتائج نهاية مرحلة التعليم الابتدائي قد عرفت تطورا ملحوظا منذ إقراره سنة 2005 حيث ارتفعت نسبة النجاح الوطنية من71.24 % سنة 2005 لتصل إلى 92.41% سنة 2010، وتنخفض بشكل طفيف إلى 91.54 % سنة 2014.

السنة الدراسية	معدل النجاح في نهاية التعليم الابتدائي والانتقال إلى السنة الأولى متوسط
2005/2004	% 71.24
2010/2009	% 92.41
2014/2013	% 91.54

2.1.3- نتائج نهاية مرحلة التعليم المتوسط والانتقال إلى السنة الأولى ثانوي:

لقد عرفت نتائج نهاية مرحلة التعليم المتوسط (التعليم الأساسي قبل الإصلاح) هي الأخرى تطورا ملحوظا، حيث لم تكن تتعدى نسبة 48% قبل الإصلاح. أما بعد الإصلاح فبقيت في تحسن مستمر لتصل إلى 76,04 % سنة 2010، وهي نسبة قياسية لم يسبق وأن سجلت من قبل، ثم تنخفض هذه النسبة إلى 68,2 % سنة 2014.

السنة الدراسية	معدل النجاح في نهاية التعليم المتوسط والانتقال إلى السنة الأولى ثانوي
2000/1999	% 48.86
2005/2004	% 70.21
2010/2009	% 76.04
2014/2013	% 68.2

3.1.3 نتائج شهادة البكالوريا

تتوج شهادة البكالوريا نهاية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، وهي شهادة تسمح للحاصلين عليها من الدخول إلى التعليم والتكوين العاليين. وقد عرفت نتائج البكالوريا تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

السنة الدراسية	نسبة النجاح في شهادة البكالوريا
2000/1999	%24.6
2005/2004	%37.3
2010/2009	% 59.6
2014/2013	% 45.01

ويعزى التحسن الملحوظ في نتائج الامتحانات الرسمية إلى عدة عوامل منها:

- صياغة الاختبارات والتحسين في جانب المقروئية؛
- اعتماد التقييم المعياري في الاختبارات؛
- المرافقة المستمرة للتلاميذ؛
- الدعم المدرسي لتلاميذ أقسام الامتحانات.

2.3- تقييم المكتسبات المدرسية

في إطار إصلاح المنظومة التربوية، تم وضع نظام دائم لمتابعة المكتسبات المدرسية وتقييمها منذ شهر نوفمبر 2002. يرمي هذا النظام الدائم، المنصب بداية من الموسم الدراسي 2003-2004، إلى متابعة تطور نوعية التعليم في مختلف مراحله، الابتدائي والمتوسط والثانوي، من خلال تقييم مكتسبات التلاميذ وخاصة على مستوى اللغات الأساسية (اللغة العربية واللغات الأجنبية والرياضيات) والعلوم. ويسمح هذا النظام الدائم بإجراء حصيلة دقيقة عن كل العمليات المنجزة بغرض إدخال التعديلات الضرورية التي توجه البرامج الجديدة وسيرورة التعليم والتعلم نحو الأهداف المسطرة لها.

ويهدف نظام تقييم المكتسبات المدرسية إلى:

- جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات حول مستويات التحكم في اللغات الأساسية في نهاية كل مرحلة من مراحل التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط)؛
- تشخيص الصعوبات لدى التلاميذ؛
- تفسير النتائج المتحصل عليها؛
- إعداد مؤشرات نوعية التعليم القاعدي التي تسمح بتحسين نوعية التعليم والتعلم؛
- إدخال التعديلات التصحيحية الضرورية؛
- تعديل مسار عملية التعليم والتعلم؛
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال المتابعة الدائمة لنوعية التعليم.

وتخص التقييمات الوطنية نهاية الأطوار في مرحلة التعليم الابتدائي (السنة الثانية والسنة الرابعة والسنة الخامسة ابتدائي) وفي مرحلة التعليم المتوسط (الأولى والثالثة والرابعة متوسط).

تهتم هذه التقييمات في المقام الأول بالمعرفة والمعرفة الفعلية والمعرفة السلوكية المكتسبة (والتي يطلق عليها بعض البيداغوجيين اسم الموارد) وهي محددة على مستوى المناهج التعليمية على أنها تعلمات ضرورية لبناء الكفاءات وهيكلتها.

وفي المقام الثاني، تتكفل هذه التقييمات بالوضعيات الإدماجية، باعتبار أن المقاربة بالكفاءات المعتمدة في بناء المناهج الجديدة تركز على تجنيد المتعلم للموارد وإدماجها بغرض حل وضعيات مشكل.

1.2.3- النتائج الرئيسية في التقييمات الوطنية

على مستوى مرحلة التعليم الابتدائي:

الجدول 1: النسبة المئوية للإجابات الصحيحة حسب المادة في السنة الخامسة ابتدائي سنة 2008:

	أعداد التلاميذ	النسبة المئوية من الإجابات الصحيحة	الفرق المعياري
اللغة العربية	3785	53.9	20.4
اللغة الفرنسية	3785	44.7	23.3
الرياضيات	3785	57.7	20.2
التربية العلمية	3785	55.5	19.3

إن تقييم مكتسبات تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي المنجز خلال سنة 2008 في اللغة العربية والرياضيات والتربية العلمية والتكنولوجية واللغة الفرنسية، على عينة ممثلة من التلاميذ يقدر عددهم بـ 3785، سمح باستخراج النتائج التالية:

- نسبة الإجابات الصحيحة من مجموع الإجابات تقدر بـ: 54 % في اختبار اللغة العربية، 58 % في الرياضيات، 56 % في التربية العلمية والتكنولوجية، 45 % في اللغة الفرنسية؛
- معدلات نجاح التلاميذ في مجالات اللغة العربية كانت غير متجانسة، فهي تتراوح بين 34% و 72.5 %، وكانت الإجابات الصحيحة أكثر في الإملاء وفهم المكتوب؛
- كانت نتائج التلاميذ في مجالات اللغة الفرنسية عموما دون المعدل، حيث نسجل فقط 3/1 الإجابات الصحيحة في النحو والرسم والمفردات والكتابة؛
- إجابات التلاميذ في اختبارات الرياضيات في مختلف المجالات المتعلقة بتنظيم المعطيات والهندسة والأعداد والحساب كانت صحيحة في أكثر من 50 %، أما في مجال القياس فكانت صحيحة في حدود 46 %؛
- ما يقارب 40% من التلاميذ يتمكنون من تجنيد المعارف والمعارف الفعلية والمعارف السلوكية في وضعية مشكل وفي اللغة العربية وفي الرياضيات، بينما لا تتعدى نسبتهم 30% في اللغة الفرنسية.

الجدول 2: النسبة المئوية للإجابات الصحيحة حسب المادة في السنة الرابعة ابتدائي سنة 2010:

	أعداد التلاميذ	النسبة المئوية من الإجابات الصحيحة	الفرق المعياري
اللغة العربية	3942	51.1	22.2
اللغة الفرنسية	3942	45.6	21.7
الرياضيات	3942	41.5	23.5
التربية العلمية	3942	58.2	23.1

الرياضيات هي المادة التي كانت نسبة الإجابات الصحيحة فيها هي الأضعف (41.51%) وعدم تجانس التلاميذ هو الأكبر. ففي اختبارات التربية العلمية والتكنولوجية واللغة العربية كانت الإجابات الصحيحة أكبر (58.2% و51.1%). أما النتائج في اللغة الفرنسية فكانت دون المعدل (45.6%).

على مستوى مرحلة التعليم المتوسط

فيما يخص الاختبارات التي تقيم الموارد في السنة الرابعة متوسط المنجزة في سنة 2009، يظهر الجدول التالي النسب المئوية للإجابات الصحيحة في المواد الست المعنية.

الجدول 3: النسبة المئوية المتوسطة للإجابات الصحيحة حسب المادة في السنة الرابعة متوسط:

	أعداد التلاميذ	النسبة المئوية من الإجابات الصحيحة	الفرق المعياري
اللغة العربية	4843	49.0	13.7
الرياضيات	4775	41.5	20.3
علوم الطبيعية والحياة	4770	62.0	17.7
العلوم الفيزيائية	4751	44.4	17.3
اللغة الفرنسية	4822	41.6	18.3
اللغة الإنجليزية	4702	52.6	21.0

يبين تقييم الموارد (المعرفة والمعرفة الفعلية والمعرفة السلوكية) بأن 49.0 % من الإجابات في اللغة العربية كانت صحيحة، بينما في الرياضيات، نسجل 41.5 % من الإجابات الصحيحة، في اللغة الفرنسية 41.6 % من الإجابات الصحيحة، في العلوم الفيزيائية والتكنولوجيا 44.4 %، وفي اللغة الإنجليزية 52.6 %.

لقد نجح التلاميذ أحسن في اختبار مادة علوم الطبيعة والحياة (62 % من الإجابات صحيحة). غير أن توزع معدلات نجاح التلاميذ هي أهم في الرياضيات وفي اللغة الإنجليزية ويظهر عدم انسجام كبير بين مستويات التحكم لدى التلاميذ. ويدل على أن تلاميذ نهاية مرحلة التعليم المتوسط لا يتحكمون حتى في نصف المفاهيم الأساسية للبرامج.

في اللغة العربية

فإن معدلات نجاح التلاميذ في مجالات اللغة العربية غير متجانسة، فهي تتراوح بين 32 % و71%. والمجالات التي يتفوق فيها التلاميذ هي المفردات وتقنيات التعبير الكتابي، بينما تسجل المجالات المتعلقة بأنماط النصوص والبلاغة والشعر معدلات نجاح دون 50 %. أما المجالات الأخرى المتعلقة بالنحو والصرف وفهم الكتابي فإن معدلاتها تتراوح بين 50 و59 %.

في الرياضيات

كانت الإجابات في اختبار الرياضيات في مختلف المجالات صحيحة دون 50% عموما. ففي الجبر كان معدل النجاح 45.9%، وفي تنظيم المعطيات والهندسة كان معدل النجاح على التوالي 40.2% و 38.5%.

إن نسبة التلاميذ الذين يتحكمون في الوضعيات الإدماجية لا تمثل سوى ما يقارب الربع، باستثناء اللغة العربية حيث أن نصف عدد التلاميذ قد وصلوا إلى عتبة التحكم.

نتائج التقييم حسب خصائص التلاميذ والسياق الجغرافي

تظهر نتائج مختلف التقييمات المنجزة لحد الآن وجود منحى مشترك لتأثير الخصائص الفردية للتلاميذ والسياق الجغرافي للمؤسسة على المكتسبات المدرسية.

الجنس:

فالبنات ينجحن في المتوسط شيئا ما أحسن في اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، بينما مستويات النجاح متقاربة في الرياضيات والفيزياء والعلوم. ومهما كان مؤشر النجاح (الموارد، مستويات التصنيف الأخرى) فإننا نجد هذا المنحى. بخصوص التحكم في معايير وضعية الإدماج، فقد أظهر تقابل المتغيرات بأن نسبة البنات اللائي نجحن هي أعلى بكثير من نسبة الذكور.

التأخر الدراسي

التأخر الدراسي مرتبط بتباينات في النجاح واضحة ومعبرة على المستوى الإحصائي. فالتلاميذ المتأخرون دراسيا ينجحون بصورة ذات دلالة إحصائية أقل من التلاميذ العاديين في كل المواد. على سبيل المثال: 15.6%- من الإجابات الصحيحة في اللغة العربية في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، 13%- في اللغة الفرنسية، 10.8%- في الرياضيات و - 12.5% في العلوم. التلاميذ المتفوقون هم الذين ينجحون أحسن، حتى من التلاميذ العاديين، خاصة في اللغة الفرنسية.

المخطط 13: النسبة المئوية للإجابات الصحيحة حسب التأخر الدراسي في السنة 5 ابتدائي:

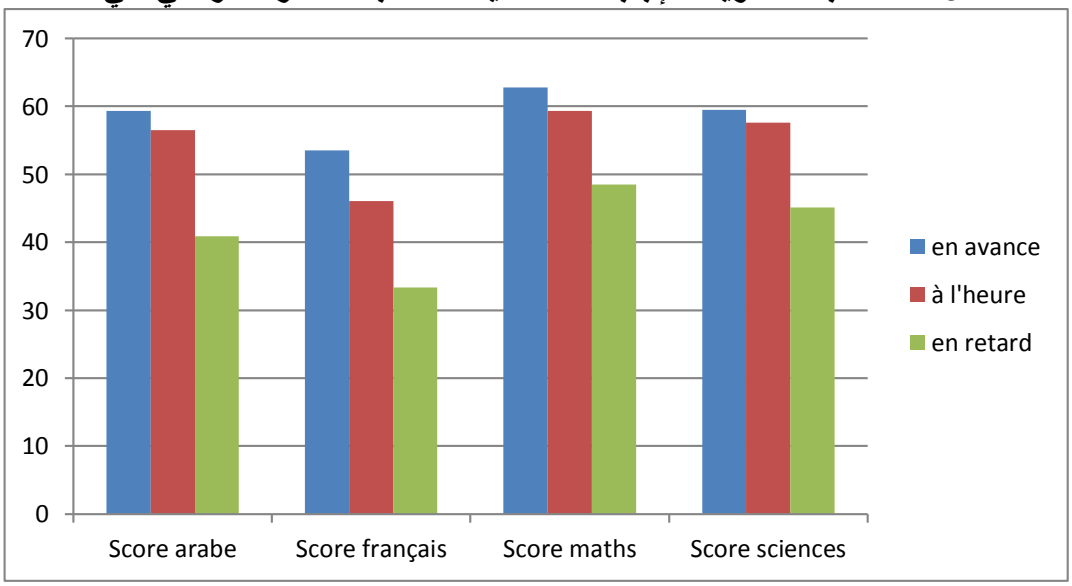

السياق الجغرافي للمؤسسة

لقد تم تسجيل فروق على مستوى المنطقة الجغرافية على حساب المؤسسات الحضرية وعلى مستوى الجهة على حساب الجنوب **تتراوح بين 3 إلى 5** %.

التباين بين المؤسسات

تتباين المؤسسات كذلك في درجة عدم التجانس بين نتائج التلاميذ. بالنسبة للنتيجة الإجمالية، تفسر الاختلافات بين المؤسسات 35% من التغيرات في نتائج التلاميذ. فنسجل أرقاما متقاربة في الرياضيات والعلوم(35%)، وفي اللغة العربية لا تمثل الفروق بين المؤسسات إلا الربع (27%) من التغير الإجمالي. بينما في اللغة الفرنسية فإن الفوارق تبقى معتبرة باعتبار أنها تفسر نصف التغير الإجمالي تقريبا (46%) للنتائج بين التلاميذ في هذه المادة، وهذا ما ليس مدهشا لأن تعلم اللغة الفرنسية يبقى مرتبطا بالخصائص الفردية للتلاميذ (الثقافية والاجتماعية) ويمكن أن يكون مختلفا من مؤسسة تعليمية إلى أخرى.

2.2.3- النتائج الرئيسية في التقييمات الدولية

يقيس التحقيق الدولي (TIMSS) المنجز في سنة 2007 مكتسبات التلاميذ في الرياضيات والعلوم بـ 37 بلدا في السنة الرابعة وبـ 50 بلدا في السنة الثامنة (السنة الثانية متوسط بالنسبة للجزائر). وقد سمح التحقيق من تحديد مستوى الكفاءات والمعارف لدى التلاميذ الجزائريين مقارنة مع تلاميذ من بلدان أخرى عربية. فإذا كان المعدل لجميع البلدان المعنية بالتحقيق هو 500، فإن نتائج البلدان العربية كانت أدنى بكثير من المعدل.

وقد سجلت الجزائر في السنة الرابعة نتيجة 378 في مادة الرياضيات (بفارق معياري 5.2) ونتيجة 354 (6.0) في العلوم. وضمن البلدان العربية السبعة المشاركة في التقويم في مرحلة التعليم الابتدائي، تضع هذه النتائج الجزائر فوق المعدل في المرتبة الثانية بعد دبي وقبل كل من المغرب وتونس على مستوى المادتين موضوع التقييم.

في مادة الرياضيات، تكمن صعوبة تلاميذ السنة الرابعة أكثر في معالجة المعطيات.

	الأعداد	الهندسة	المعطيات
الجزائر	391 (5.0)	383 (4.5)	361 (5.2)
البلدان العربية	359 (1.5)	356 (1.5)	348 (1.8)
المعدل العالمي	500 (0.7)	500 (0.7)	500 (0.7)

في العلوم، تكمن صعوبة تلاميذ السنة الرابعة في علم الأرض.

	علم الحياة	العلوم الطبيعية و الفزيائية	علم الأرض
الجزائر	351 (6.2)	377 (5.3)	365 (5.7)
البلدان العربية	344 (2.0)	361 (2.0)	354 (1.9)
المعدل العالمي	475 (1.2)	475 (1.2)	475 (1.2)

في السنة الثامنة، تتموقع الجزائر في وضعية متوسطة في المادتين مقارنة بالبلدان العربية الأربعة عشر المشاركة، بنتيجة 387 (2.1) في الرياضيات و 408 (1.7) في العلوم. وكانت النتيجة أضعف في مجال الجبر منها في المجالات الأخرى (الفارق المعياري 2.4).

النتائج في الرياضيات.

	الأعداد	الجبر	الهندسة	المعطيات
الجزائر	403 (1.7)	349 (2.4)	432 (2.1)	371 (1.7)
البلدان العربية	389 (1.1)	395 (1.4)	405 (0.8)	386 (0.8)
المعدل العالمي	500 (0.8)	500 (0.8)	500 (0.8)	500 (0.8)

النتائج في العلوم.

	علم الحياة	الكيمياء	الفيزياء	علم الأرض
الجزائر	411 (1.9)	414 (1.7)	387 (2.2)	413 (1.6)
البلدان العربية	423 (0.9)	429 (0.9)	430 (0.8)	424 (0.9)
المعدل العالمي	466 (0.5)	466 (0.5)	466 (0.5)	466 (0.5)

لقد سمح التحقيق الدولي (TIMSS) بوضع عتبات النجاح لكل النتائج. لذلك، فإن التلاميذ الذين لا يصلون إلى نتيجة 400 في كل مادة لا يتحكمون في الكفاءات القاعدية المطلوبة في المستوى التعليمي المعين.

بالنسبة للجزائر، وفي السنة الرابعة ابتدائي، 41% من التلاميذ في الرياضيات و 33% في العلوم لا يتحكمون في الكفاءات القاعدية، وهذا ما يضع الجزائر، بالرغم من ذلك، في وضعية أحسن من أغلب البلدان العربية الأخرى (بمعدل 29 % في الرياضيات و26% في العلوم).

الرياضيات:4 ابتدائي	**متقدم (625)**	**عالي (550)**	**متوسط (475)**	**متدني (400)**
الجزائر	0 % (0.1)	2% (0.4)	14 (1.4)	41 (2.3)
البلدان العربية	0 (0.6)	2% (0.2)	11% (0.3)	29% (0.4)
المعدل العالمي	5	26	67	90

العلوم: 4 ابتدائي	**متقدم (625)**	**عالي (550)**	**متوسط (475)**	**متدني (400)**
الجزائر	0 % (0.1)	2 % (0.5)	11 % (1.3)	33% (2.1)
البلدان العربية	0 % (0.1)	2 % (0.2)	10 % (0.3)	26 % (0.6)
المعدل العالمي	7	34	74	93

في السنة الثامنة، تتموقع الجزائر في وضعية متوسطة بمعدلات تلاميذ في وضعية صعبة تقدر بـ41 % في الرياضيات و 55 % في العلوم.

الرياضيات:السنة 8	متقدم (625)	عالي (550)	متوسط (475)	متدني (400)
الجزائر	0 % (0.0)	0 % (0.2)	7 % (0.5)	41% (1.4)
البلدان العربية	0 % (0.04)	3 % (0.3)	18 % (0.6)	46 % (0.4)
المعدل العالمي	2	15	46	75

العلوم: السنة 8	متقدم (625)	عالي (550)	متوسط (475)	متدني (400)
الجزائر	0 % (0.0)	0 % (0.2)	14 % (0.8)	55 % (1.2)
البلدان العربية	1 % (0.1)	9 % (0.2)	31 % (0.4)	62 % (0.4)
المعدل العالمي	3	17	49	78

ويبقى النظام التربوي الوطني بحاجة ماسة إلى تقييم فعلي وشامل لمكتسبات التلاميذ المدرسية والكفاءات التي تنمّى لديهم من خلال المناهج التعليمية وملامح التخرج من أي مرحلة تعليمية معينة. إن هذا النوع من التقييم هو الذي يحدد بدقة المخرجات الحقيقية للنظام التربوي الوطني ويقيس فعاليته الداخلية بالمقارنة مع الموارد المادية والمالية والبشرية المرصودة له، وكذلك فعاليته الخارجية من خلال استجابته لانتظارات القطاعات المستخدمة لمنتوج التربية سواء على مستوى التعليم العالي أو على مستوى التعليم والتكوين المهنيين أو على مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.

وخلاصة القول بخصوص ضمان تعليم ذي نوعية لجميع الأطفال، وبالرغم من النتائج التي حققها النظام التعليمي الوطني، والتطور الايجابي والمستمر في اتجاه تجويد التعليم، لا زالت جوانب أخرى في حاجة إلى تدعيم للرفع من مستوى أداء المنظومة التربوية وتحسين التعليم الممنوح وتجويد الخدمة التربوية للمدرسة الجزائرية.

خاتمة

إن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التربية للجميع في بلدنا، والمنبثقة عن إعلان داكار عام 2000، خصوصا فيما يتعلق بالتمدرس الشامل للأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي وفي تكافؤ فرص الاستفادة من التعليم لدى الجنسين، لا ينبغي أن ينسينا المسار الذي بقي لنا أن نخطوه لتجسيد الالتزام، خاصة وأن أفق سنة 2015 ليس ببعيد.

فتوسيع الرعاية والحماية للطفولة الصغرى، بالنظر إلى أهميتها على كل الأصعدة، تحتاج إلى تكثيف للجهود من كل القطاعات والمتدخلين، لضمان تحضير جيد لكل الأطفال عند دخولهم إلى المدرسة الابتدائية.

على مستوى التمدرس الشامل، مازالت أعداد معتبرة من التلاميذ تتخلى عن الدراسة لأسباب متعددة دون أن تتمكن من اللغات الأساسية التي تجنّبها الوقوع في الأمية، وخاصة لدى بعض الفتيان من المناطق النائية والمعزولة، لاسيما في المناطق الصحراوية والهضاب العليا من أبناء البدو الرحل، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وعلى مستوى محو الأمية وتعليم الكبار، وبالرغم من الإستراتيجية الوطنية الموضوعة لها، وبالرغم من التوقعات التي تدعو إلى التفاؤل بشأن الوصول إلى اجتثاث الأمية من أساسها، فلابد من الحرص أكثر على تحسيس المجموعة الوطنية وإشراكها في تنفيذ الإستراتيجية وإيجاد آليات جديدة تحفز المعنيين على المشاركة والمساهمة بفعالية قصوى.

أما على مستوى تحسين نوعية التعليم فإن الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاح، وبخاصة في إصلاح البيداغوجيا، هي بحاجة إلى إرساء متين بالاعتماد أكثر على تثمين الموارد البشرية وعلى تحضيرها المتواصل للاضطلاع بمهمة التدريس والتكوين بكل احترافية ومهنية، مع فسح المجال للجانب الإبداعي لديها وحرية المبادرة في تجويد التربية.

وخلاصة القول، فإن التربية للجميع ذات نوعية ينبغي أن يبقى شعارا نرفعه في كل الأوقات إيمانا منا بأنه السبيل الوحيد للوصول إلى عالم أفضل.